

التشبيه بالمفعول بين التعليل والوصف والإعراب

?l ttašbyh bi ?lmaf9uwl between Explanation, Description and Syntax

شريف النجار

Shareef Al Najjar

قسم النحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية

بريد الكتروني: shareefan1963@hotmail.com

تاريخ التسليم: (٢٠٠٨/٣/٢)، تاريخ القبول: (٢٠٠٨/١٢/٢٢)

ملخص

تبيّن هذه الدراسة أنّ مصطلح التشبيه بالمفعول ليس مصطلحاً إعرابياً، وإنّما هو مصطلح وصفيّ تعليليّ، وقد بّان ذلك من خلال استعمال بعض النحاة الأوائل هذا المصطلح، ودلّ على ذلك ما ورد عند سيبويه، إذ لم يردّ عنده هذا المصطلح، وإنّما جاء بمجموعة من التشبيهات، ودورها وصفيّ، وهو تقريب الفكرة من الذهن. وبينّ الباحث أنّ في استعمال هذا المصطلح خلطاً بين الإعراب والوصف والتعليل، وأنّ من أسباب ذلك تداخل الوصف والإعراب عند النحاة، ومصطلحات سيبويه الإعرابية تدلّ على ذلك، فهي وصفيّة تفسيريّة، ومن ذلك أيضاً التأويل والتقدير، فهو من العوامل المؤثرة في وجود هذا المصطلح، وكان من أهمّ هذه الأسباب قسريّة القاعدة النحويّة عند البصريين.

Abstract

The study shows that the term *?l ttašbyh bi ?lmaf9uwl* is not a syntactical one but it is a descriptive explanatory term. This is shown by the usage of the early grammarians to such a concept. Also, it is verified through the writing of *Siybawayh* who did not record it. Instead, he came up with a group of *tašbiyhat* that play a descriptive role, i.e. to simplify the idea to ones' mind. The researcher states that there has been confusion in using this term among syntax, description as well as explanation. One reason behind such confusion is the overlap between description and syntax among grammarians. The syntactical terms which

are descriptive and explanatory used by *Siybawayh* also indicate this. Interpretation /?l t?wyl/ and supposition /?l taqdiyr/ were effective factors behind the emergence of such concept. Above all, the confined grammar rule among the grammarians of Basra was one of the most important reasons for this.

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد بن عبدالله، وآله المهتدين بهديه، وصحبه الذين اتبعوه، وأخذوا بنهجه وأيدوه، وبعد:

فإن الإعراب تعبيرٌ وصفيٌّ يُعبرُ فيه عن المعنى الذي ترتبط فيه الكلمة مع بقية العناصر التركيبية، وأرى أنه يجب أن يُميز بين الإعراب الوصفي والوصف الإعرابي؛ فالإعراب الوصفي هو علامة تدل على المعنى، والمعنى لا يوضح إلا بهذه العلامة، وقد استعمل النحاة مصطلحات إعرابية لتدل على المعنى، وهي مجموعة من العلامات تدل على العلاقات بين عناصر التركيب، وأما الوصف الإعرابي فهو تقريب للحالة الإعرابية من الذهن، وقد يتم هذا من خلال المشابهة، أو التعليل، أو التفسير، ولكن الواصف لا يستعمل مصطلحات، أو علامات تدل على وصفه وتقريبه.

ويبدو لي أن مصطلح (التشبيه بالمفعول) الذي استعمله النحاة من المصطلحات التي تُثير إشكال الوفوع بين الإعراب والوصف؛ فقد استعمله بعض النحاة مصطلحاً إعرابياً، فأعربت به جملة من العناصر التركيبية، واستعمله بعضهم مصطلحاً وصفيّاً، أو تعليلياً، وهذا قد يُثير لبساً عند المتعلمين، والباحثين في هذه اللغة الشريفة.

ورأيت أن أتناول في هذه الدراسة موضوع (التشبيه بالمفعول)، وسمتها بـ (التشبيه بالمفعول بين التعليل والوصف والإعراب)، وأردت من خلالها تبيين استعمال النحاة هذا المصطلح، والتمييز بين التعليل والوصف والإعراب عند استعمالهم مصطلح التشبيه بالمفعول، وتحديد الحالة الإعرابية التي يمكن أن ينطبق عليها هذا المصطلح.

فتناولت بداية هذا (المصطلح عند النحاة)، وبحثت في أوصافهم، وتحديد لهم له، وأردت من ذلك تبيين مدى انطباق هذه الأوصاف والحدود على الحالة الإعرابية، ثم تطرقت إلى مصطلح (التشبيه بالمفعول تعليلاً أم وصفاً)، وابتغيت من ذلك بيان استعمال النحاة هذا المصطلح في التعليل والوصف، كما رغبت في توضيح ما نسب إلى سيبويه مما جاء في إعراب التشبيه بالمفعول، ثم تناولت موضوع (التشبيه بالمفعول إعراباً)، ففمنت بالبحث في جميع المسائل التي قام النحاة فيها باستعمال هذا المصطلح إعراباً، ثم عرضت في خاتمة هذه الدراسة وجهة نظري في هذا الموضوع.

### المُصْطَلَحُ عِنْدَ النُّحَاةِ

تَنَاولَ النُّحَاةُ فِي مَوَاضِعَ عَدَّةٍ فِي كُتُبِهِمْ مُصْطَلَحَ "التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ"، وَقَدْ أَثَارَ اسْتِعْمَالُهُمْ هَذَا الْمُصْطَلَحَ اللَّيْسَ، وَيَأْتِي اللَّيْسُ مِنْ خِلَالِ عَدَمِ تَحْدِيدِ النُّحَاةِ لَهُ، فَتَجِدُهُمْ أَحْيَانًا يَسْتَعْمِلُونَ هَذَا الْوَصْفَ فِي تَعْلِيلِ بَعْضِ الظُّوَاهِرِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَأَحْيَانًا يُرِيدُونَ مِنْهُ وَصْفَ الْحَالَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَثَالِثَةً يَقْصِدُونَ الْإِعْرَابَ، وَهَذَا التَّنَوُّعُ فِي الْاسْتِعْمَالِ مُرْتَبِطٌ بِالْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ، فَالْوَصْفُ وَالْإِعْرَابُ مُصْطَلِحَانِ لَا يَنْفَصِلَانِ عِنْدَ النُّحَاةِ، وَلِلتَّعْلِيلِ التَّخَوُّيِّ عِلَاقَةٌ بِوَصْفِ التَّرْكِيبِ وَالْإِعْرَابِ.

وَقَدْ تَجَاوَزَ اسْتِعْمَالُهُمْ أَمْرَ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ مُصْطَلِحًا، فَقَدْ وَرَدَ عِنْدَهُمْ مُصْطَلَحُ التَّشْبِيهِ بِالْفَاعِلِ<sup>(١)</sup>، لَكِنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا وَصْفًا أَوْ تَعْلِيلًا، وَلَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ اسْتِعْمَالُهُ إِعْرَابًا، فَلَمْ يُبْرَأْ لَيْسًا، كَمَا وَرَدَ عَنْهُمْ مُصْطَلَحُ (التَّشْبِيهِ) فِي غَيْرِ ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ: "وَالَّذِي يَنْتَصِبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ الْحَالُ، وَالَّذِي يَنْتَصِبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ مَعَهُ الْاسْتِثْنَاءُ، وَالَّذِي يَنْتَصِبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ خَبْرٌ كَانَ وَخَبْرٌ مَا وَاسِمٌ إِنَّ..."<sup>(٢)</sup>، وَجَاءَ عَنْهُمْ أَيْضًا التَّشْبِيهِ بِالْمَصْنَدِ، قَالَ فِي الْبَسِيطِ: "وَقَوْلِكَ: جَلَسْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، يَوْمَ الْخَمِيسِ اسْمٌ مَنْصُوبٌ جَاءَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَالْفِعْلُ يَطْلُبُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْقَعْتُ جُلُوسِي فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ، وَقَدْ كَانَ نَصْبُهُ بِالتَّشْبِيهِ بِالْمَصْنَدِ"<sup>(٣)</sup>، وَأَرَى أَنَّ هَذَا الْاسْتِعْمَالُ لِهَذَا الْمُصْطَلَحِ (التَّشْبِيهِ...) يَرَادُ بِهِ الْوَصْفُ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ عِلَاقَةِ مُشَابَهَةِ رِبْطِ بَيْنِ الْمَفْعُولِ فِيهِ وَالْحَالِ، وَعِلَاقَةُ رِبْطِ بَيْنَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ وَالْاسْتِثْنَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَاسْتِعْمَالُ النُّحَاةِ لِهَذِهِ الْمُصْطَلِحَاتِ لَمْ يَكُنْ مُتَنَوِّعًا كَمَا اسْتَعْمَلَ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، فَلَمْ يَرِدْ تَشْبِيهُ الْاسْتِثْنَاءِ بِالْمَفْعُولِ مَعَهُ، أَوْ تَشْبِيهِ الْحَالِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ إِلَّا

(١) انظر ابن السراج، أبا بكر محمد بن سهل (١٩٨٥م)، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٨٢/١، وابن جني، أبا الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص ٣٦، وابن جني، أبا الفتح عثمان، (١٩٨٥م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. جسن هندوي، ط١، دار القلم، دمشق، ص ٢٨٩/١، والأنباري أبا البركات، (١٩٨٧م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ص ٨٢٦/٢، وابن أبي الربيع، أبا الحسين عبيد الله بن أبي جعفر الأندلسي (٩٨٦م)، البسيط في شرح الجمل، تحقيق: د. عياد التبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ٧٦٩/٢، والوراق، أبا الحسن، محمد بن عبد الله، (١٩٩٩م)، علل النحو، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ص ٢٥٣، وابن فلاح اليمنى، تقي الدين منصور، (١٩٨٤م)، المغني في النحو، رسالة دكتوراه، الطالب عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، جامعة أم القرى، ص ٧٩٢، والرّضّي الاسترأبادي، محمد بن الحسن، (بدون سنة نشر)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، بدون دار نشر، ص ٢٨٧/١، والأزهري، خالد، (بدون سنة نشر)، التصريح بمضمون التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص ١٨٤/١.

(٢) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ص ٤٦٨/١.

(٣) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ص ٤٧٨/١.

عند قليل من النحاة، أما التشبيه بالفاعل فإنه وإن كثر فقد جاء وصفاً أو تعليلًا، ولم يرد إعرابًا، قال السيوطي في اسم (كان): "ربما يسمّى فاعلاً مجازاً لشبهه به"<sup>(١)</sup>.

ولما كان مصطلح التشبيه بالمفعول مُتعدّد الاستعمال اقتضى ذلك تحديدها هذا المصطلح في أحواله المختلفة، وما جاء عن النحاة في تحديده لا تتمايز به حاله من غيرها، فقد جاء عنهم عدّة أوصاف للمصطلح دون تحديده واضح.

قيل: كلُّ منصوبٍ مُشَبَّهٍ بالمفعول<sup>(٢)</sup>، وهذا ليس تحديداً للمصطلح، فإنه يدخل فيه كلُّ منصوبٍ، حتّى المقاعيل الأخرى، قال السيوطي: "وأما الكوفيون فرعموا أنّ الفعل إنّما له مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، وإنّما مُشَبَّهٌ بالمفعول"<sup>(٣)</sup>، وقد استثنى بعضهم وهم البصريون- المقاعيل<sup>(٤)</sup>، قال القواس: "وأما المُشَبَّهُ بالمفعول فالحال، والتمييز، والمستثنى، والمعرفة المنصوبة بالصفة المُشَبَّهة باسم الفاعل، وخبر كان، واسم إنّ، ولا التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المُشَبَّهَيْنِ بليس"<sup>(٥)</sup>، فلم يترك منصوباً إلا جعله مُشَبَّهاً بالمفعول، ولم يميّز بين ما أعربته النحاة مُشَبَّهاً بالمفعول به، وهو المعرفة المنصوبة بالصفة المُشَبَّهة باسم الفاعل، وغيره من المنصوبات التي أعربها النحاة بالمصطلح الإعرابي الخاص بها، وأرى أنّ صاحب هذا القول قد نظّر إلى الحركة الإعرابية، فالعلاقة بين المفعول به وهذه الأسماء هي الحركة الإعرابية فقط، ولم ينظر إلى شبكة العلاقات المترابطة بين عناصر التركيب، وهذه الشبكة لا يُنظّمها سوى المعنى، فالإعراب فرغ المعنى.

وقيل: هو مُشَبَّهٌ بالمفعول لأنه جيء به بعد تمام الكلام<sup>(٦)</sup>، والأكثر عند النحاة استعمال هذا التوجيه في التمييز، أو الحال<sup>(٧)</sup>، وقد ورد النصّب عن تمام الكلام عندهم في غير هذين

- (١) السيوطي، جلال الدين، (١٩٨٧م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ص ٤٠٨/١.
- (٢) انظر السيوطي، همع الهوامع ص ٦/٢، والبغدادي، عبد القادر بن عمر، (١٩٩٨م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي، واميل بديع اليعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٣٣٧/١٠.
- (٣) السيوطي، همع الهوامع ٦/٢ وانظر أبا حيان الأندلسي، (١٩٨٤م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ص ٢٠١/٢.
- (٤) انظر أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٢٠١/٢، والسيوطي، همع الهوامع ٦/٢.
- (٥) القواس الموصلي، عبد العزيز بن جمعة بن زيد النحوي، (١٩٨٥م)، شرح ألفية ابن معط، تحقيق: د. علي موسى الشمولي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ص ٥٢٤.
- (٦) انظر ابن السراج، الأصول في النحو، ص ٢١٣/١، والجرجاني، عبد القاهر، (١٩٨٢م)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، ص ٧٢٣/٢، وابن يعيش، موفق الدين، (بدون سنة نشر)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ص ٧١/٢، وابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، (١٩٨٢م)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني بغداد، ص ٣٥٢/١، والشلوبين، عمر بن محمد الأزدي، (١٩٩٤م)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٧٣٠/٢ والسيوطي، جلال الدين، (١٩٨٤م)، الأشباه والنظائر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٤٠-٢٤١.
- (٧) انظر المصادر السابقة

المَوْضِعَيْنِ، فَنَسِبَ لِلصَّيْمَرِيِّ أَنَّ المَفْعُولَ مَعَهُ يَنْتَصِبُ عَن تَمَامِ الكَلَامِ كَمَا فِي التَّمْيِيزِ<sup>(١)</sup>، وَتَمَامُ الكَلَامِ هُوَ العَامِلُ فِي المَسْتَنْئَى عِنْدَ ابْنِ عَصْفُورٍ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ سَبِيئِيَّةِ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ عَصْفُورٍ وَالمَغَارِبَةِ فِي نَصَبِ (عَبْرٍ) فِي الِاسْتِنَاءِ<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ فَسَّرَ الجُرْجَانِيُّ هَذَا التَّوْحِيهَ فِي المَقْتَصِدِ، قَالَ: "فَقَوْلُ: (قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا)، فَنَنْصِبُهُ عَن تَمَامِ الِاسْمِ كَمَا نَصَبْتَنِي فِي: (امْتَلَأُ الإِنَاءُ) عَن تَمَامِ الكَلَامِ، وَمَعْنَى تَمَامِ الِاسْمِ أَنَّهُ لَمَّا نَوَّنَ تَمَّ، فَلَمْ يُمَكِّنْ إِضَافَتَهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ وَالإِضَافَةَ لَا يَجْتَمِعَانِ، فَنُصِبَ شَبِيهًا بِاسْمِ الفَاعِلِ فِي قَوْلِكَ: (أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا)؛ لِأَنَّكَ إِذَا نَوَّنتَ لَمْ يَكُنْ إِلا النَّصَبُ، كَمَا أَنَّ مَعْنَى تَمَامِ الكَلَامِ أَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: (امْتَلَأُ الإِنَاءُ) تَمَّ الكَلَامُ لِأَخْذِ الفِعْلِ فَاعِلُهُ، فَلَمَّا أَتَيْتَ بِشَيْءٍ يُبَيِّنُ المَقْصُودَ نَصَبَ تَشْبِيهًا بِالمَفْعُولِ بِهِ، فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ"<sup>(٥)</sup>.

وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الجُرْجَانِيِّ أَنَّ (تَمَامَ الكَلَامِ) أَمْرٌ تَرْكِيبِيٌّ، وَهِيَ عِلَاقَةٌ بَيْنَ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ، فَإِنَّ وَجِدَ هَذَانِ العُنْصُرَانِ تَمَّ الكَلَامُ، سِوَاءَ تَمَّتِ الفَائِدَةُ مِنَ الكَلَامِ (التَّعْبِيرِ) أَوْ لَمْ تَتِمَّ، وَهَمَّ يَجْعَلُونَ التَّنْوِينَ فِي (قَدْرِ رَاحَةٍ) كَتَمَامِ الكَلَامِ فِي (امْتَلَأُ الإِنَاءُ) مَعَ أَنَّ التَّنْوِينَ فِي (رَاحَةٍ) لَيْسَ بِمُسْنَدٍ، وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَمَّ الكَلَامُ التَّرْكِيبِيُّ بِالتَّنْوِينَ، وَشَبَّهُوا نَصَبَ (سَحَابًا) بِنَصَبِ (زَيْدًا) فِي (أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا)، وَالعِلَاقَةُ بَيْنَهُمَا التَّنْوِينَ، فَالتَّنْوِينَ فِي (قَدْرِ رَاحَةٍ) مَنَعَ إِضَافَةَ (سَحَابًا)، وَكَأَنَّ المَتَكَلِّمَ أَرَادَ مَعْنَى الإِضَافَةَ، ثُمَّ تَرَجَعَ إِلَى المَعْنَى الَّتِي يُفِيدُهُ النَّصَبُ، فَهَذَا التَّنْوِينَ يُشْبِهُ التَّنْوِينَ فِي (ضَارِبٍ) وَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى الفَرْقِ الصَّرْفِيِّ بَيْنَ (رَاحَةٍ)، وَ(ضَارِبٍ)، وَأَنَّ (ضَارِبٍ) يَفْتَضِي مَنْصُوبًا، وَلَا يَفْتَضِيهِ (رَاحَةٍ)، فَهَذَا نَظَرُوا إِلَى وَجْهِ شَكْلِيٍّ بَيْنَ التَّرْكِيبِيِّينَ فَرَبَطُوا بَيْنَهُمَا.

وَقَدْ رَبَطُوا أَيْضًا بَيْنَ التَّنْوِينَ فِي (عِشْرِينَ) وَنَصَبِ (دِرْهَمًا) فِي قَوْلِكَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) وَتَمَامِ الكَلَامِ وَنَصَبِ المَفْعُولِ بِهِ، فَالتَّنْوِينَ وَالتَّنْوِينَ عِنْدَهُمْ يُسَابِهُانِ الجُمْلَةَ مِنَ الفِعْلِ وَالفَاعِلِ فِي تَمَامِ الكَلَامِ، قَالَ الِوَرَّاقُ: "اعْلَمْ أَنَّ التَّمْيِيزَ إِثْمًا وَجِبَابًا أَنْ يُنْصَبَ عَلَى التَّنْوِينِ بِالمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ تَقْدِيرُ الفَاعِلِ عَلَى طَرِيقِ التَّنْوِينِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا)، فَالتَّنْوِينَ مَنَعَتْ الدَّرْهَمَ مِنَ الجَزِّ، كَمَا مَنَعَ الفَاعِلُ مِنَ الرَّفْعِ، يَعْنِي مِنَ رَفْعِ المَفْعُولِ، فَصَارَتِ التَّنْوِينَ كالفَاعِلِ، وَصَارَ التَّمْيِيزُ كالمَفْعُولِ"<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٢/٢٨٥.

(٢) انظر ابن عصفور الأشبيلي، (١٩٨٢م)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد، ص ٢/٢٥٤.

(٣) انظر سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (بدون سنة نشر)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ١، دار الجبل، بيروت، ص ٢/٣١٠.

(٤) انظر ابن عصفور الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي ٢/٢٥٣، والأشموني، علي بن محمد، (بدون سنة نشر)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بأعلى حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي

الخليفي، القاهرة، ص ٢/١٥٧ والسيوطي، همع الهوامع ٢/٢٧٤.

(٥) الجرجاني، المقتصد ٢/٧٢٣.

(٦) الوراق، علل النحو ٣٩٢.

ويبدو من كلام الوراق أن المتكلم أراد أن يرفع المفعول، فمنعه من ذلك أن الفاعل قبله مرفوع، وهذا التفسير هو عقد المشابهة بين نصب المفعول به، ونصب التمييز في (عندي عشرون رجلاً)، وجه الشبه الثون في (عشرون)، وتام الكلام برفع الفاعل، وتام عملية الإسناد، والذي أراه أن هذا الوجه من الشبه هو مثل أي مشابهة تربط بين عنصرين، وهذا لا علاقة له بالعلاقات الرابطة بين عناصر التركيب.

وقيل: إن في الفعل دليلاً على المشبه بالمفعول، كما كان في الفعل دليلاً على المفعول<sup>(١)</sup>، قال ابن السراج في نصب الحال: "ألا ترى أنك إذا قلت: (فمت) فلا بد من أن يكون قد فمت على حال من أحوال الفعل، فأشبهه: (جاء عبد الله راكباً)"<sup>(٢)</sup>.

وأرى أن هذا الوجه لا يكفي في تحديد مصطلح (التشبيه بالمفعول) مصطلحاً إعرابياً، أو تعليلياً، وأراه يكفي في وصف المنصوب على التشبيه بالمفعول في التركيب، وذلك لأن هذا الوجه من الشبه قد تجده في كل جملة تدل على الحدوث، والحدث موجود في تركيب كثيرة، وفي حالات إعرابية كثيرة، فهو موجود في الجملة الاسمية والفعلية، وموجود في المرفوع والمنصوب والمجرور، فهذه الدلالة لا تكفي في توجيه مصطلح إعرابي أو تعليلي.

وقيل: استغناء الفاعل بفعله يكفي في نصب الاسم على التشبيه بالمفعول<sup>(٣)</sup>.

وقيل: هما اسمان جاء بعد استئصال الفعل بالفاعل<sup>(٤)</sup>.

وأرى أن هذين القولين لا يختلفان عن القول بالنصب عن تمام الكلام، فقد ذكرت أن المقصود بتمام الكلام عند النحاة أن الفعل قد تم بفاعله، والظاهر لي أن استغناء الفاعل بالفعل يُفصد به تمام الكلام، وإن وردا في قول واحد، كما أن استئصال الفعل بالفاعل لا يعني سوى ذلك، ويُعبّر عن المفعول والمنشبه به أيضاً بمصطلح: (الفضلة)<sup>(٥)</sup>، ويُفصد به المفعول، أو غيره من المنصوبات التي تأتي بعد استئصال الفعل بفاعله، وهذا المفعول أو المنصوب جاء بعد تمام الكلام، وقد فسّر ابن يعيش ذلك، قال: "يعني أن التمييز يشبه المفعول من حيث إن موقعة آخراً، نحو: (طاب زيد نفساً)، و(هذا رافودٌ خلاً) كما أن المفعول كذلك، فإنه يأتي فضلة بعد تمام الكلام، ونعني بقولنا: فضلة أنه يأتي بعد استئصال الفعل بفاعله، كما أن المفعول كذلك؛ ولذلك وجب أن يكون منصوباً كما أن المفعول كذلك"<sup>(٦)</sup>، فالفضلة، واستئصال الكلام لا يختلفان عن النصب بعد تمام الكلام.

(١) ابن السراج، الأصول في النحو ٢١٣/١، والسيوطي، الأشباه والنظائر ٢٤٠-٢٤١/٢.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو ٢١٣/١.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو ٢١٣/١، والسيوطي، الأشباه والنظائر ٢٤٠-٢٤١/٢.

(٤) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر ٢٤٠-٢٤١/٢.

(٥) انظر ابن يعيش، شرح المفصل ٧١/٢، والإسفرابيني، عصام الدين، (١٤٠٥-١٩٨٥م)، شرح الفريد، تحقيق نوري ياسين حسين، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ص ٣٥١-٣٥٠.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل ٧١/٢.

وقيل: شَبَّهَ الْمَفْعُولُ فِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي كَوْنِهِمَا مَفْعُولَيْنِ، قَالَ الْوَرَّاقُ: "فَكَمَا كَانَ الظَّرْفُ يَبْضَمُنُ (في)، وَهُوَ مَفْعُولٌ شَبَّهَ بِالْمَفْعُولِ الَّذِي لَا يَبْضَمُنُ حَرْفَ الْجَرِّ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي كَوْنِهِمَا مَفْعُولَيْنِ"<sup>(١)</sup>، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ يُشَبَّهُ مَفْعُولًا يَبْضَمُنُ حَرْفَ جَرٍّ، أَوْ حُذِفَ عَنْهُ الْحَرْفُ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا"<sup>(٢)</sup>، لَكَانَ فِي التَّشْبِيهِ قُوَّةٌ، وَأَرَى أَنَّ هَذَا التَّشْبِيهَ لَا يَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنَ التَّعْلِيلِ، أَوْ الْوَصْفِ، أَوْ الْإِعْرَابِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ فِيهِ مَفْعُولٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ فِيهِ وَلَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ، وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ هُنَا إِنَّ الْمَفْعُولَ فِيهِ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ سِوَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَيَاقِي الْمَفَاعِيلَ مُشَبَّهَةٌ بِالْمَفْعُولِ.

وقيل: جَاءَ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ مَرْفُوعٍ؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ فِيهِ: هُوَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ، قَالَ ابْنُ فَلَاحٍ فِي الْمَغْنِيِّ: "وَاسْمُهَا مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ لِإِسْنَادِهَا إِلَيْهِ، وَخَيْرُهَا مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ؛ لِكَوْنِهِ مَنْصُوبًا بَعْدَ مَرْفُوعٍ، وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ"<sup>(٤)</sup>، وَأَرَى أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ وَجْهٌ مَبْنِيٌّ عَلَى تَرْتِيبِ الْكَلَامِ تَرْتِيبًا شَكْلِيًّا، لَا أَسَاسَ لَهُ مِنْ نَظْمِ الْكَلَامِ الْمُرتَبِطِ بِالْمَعْنَى، فَهُوَ يَرَى أَنَّ الْمُسَبَّهَ بِالْمَفْعُولِ اسْمٌ يَأْتِي بَعْدَ نَظْمِ الْكَلَامِ الْمَكُونِ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ مَرْفُوعٍ.

وقيل: الشَّبَّهُ بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي<sup>(٥)</sup>، قَالَ ابْنُ فَلَاحٍ: "وَلِيُحَقِّقَ بِهِ مَا شَابَهُ الْجُمْلَةُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَائْتِصَابُهُ بَعْدَ هَذَا الْعَامِلِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لِأَزْمٍ، فَأَشْبَهَهُ الْمُتَعَدِّيَ فِي وُجُوعِ مَنْصُوبٍ بَعْدَ النَّسْبَةِ كـ(ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، وَ(حَسَنٌ وَجْهًا) كـ(ضَارَبَ زَيْدًا)، وَ(حَسَنٌ زَيْدٌ وَجْهًا) كـ(ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)"<sup>(٦)</sup>، وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ يَعِيشَ أَنَّ التَّمْيِيزَ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا عَلَى الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْعَامِلَ فِيهِ غَيْرُ مُتَعَدٍّ، قَالَ: "وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ نَحْوِ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، وَ(تَصَبَّبَ عَرَفًا)، وَ(تَفَقَّأَ شَحْمًا) فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلًا فَإِنَّ الْفِعْلَ فِيهِ غَيْرُ مُتَعَدٍّ"<sup>(٧)</sup>.

وأرى أَنَّ هَذَا وَجْهٌ قَرِيبٌ فِي وَصْفِ الْحَالَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، أَوْ تَعْلِيلِهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ تَعَدِّيَ الْفِعْلِ يَعْني وَفُوعَهُ عَلَى مَفْعُولٍ، أَمَّا اللَّازِمُ فَلَا يَقَعُ، وَهَذَا نَظَرٌ إِلَى الْمَعْنَى، وَالْعَلَاقَاتُ الَّتِي تُرْتَبِطُ بَيْنَ عَنَاصِرِ التَّرْكِيبِ، وَقَدْ أَذْرَكَ قُدَامَى النُّحَاةَ هَذِهِ الْعَلَاقَةَ، وَتَبَيَّنَ هَذَا فِي الْخِلَافِ بَيْنَ سَبَبِيَّيْهِ وَالْمُبَرِّدِ، قَالَ النُّحَاسُ فِي إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: "ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا"<sup>(٨)</sup>: "مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْمُسْتَنْثَنَى عِنْدَ سَبَبِيَّيْهِ مَنْصُوبٌ لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَرْبُودٍ: هُوَ مَفْعُولٌ عَلَى

(١) الورَّاق، علل النحو ٢٨١

(٢) الأعراف ١٥٥

(٣) انظر السيوطي، همع الهوامع ٦/٢ وأبا حيان، ارتشاف الضرب ٢٠١/٢.

(٤) ابن فلاح اليميني، المغني في النحو ٧٩٢.

(٥) انظر ابن يعيش، شرح المفصل ٧١/٢ وابن فلاح اليميني، تقي الدين، (١٩٨٨م)، "شرح كافية ابن الحاجب"، رسالة دكتوراه، الطالب محمد الطيب الابراهيم، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ص ١٢٠، والأزهري، التصريح ١٨٤/١

(٦) ابن فلاح اليميني، شرح كافية ابن الحاجب ١٢٠٩.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل ٧١/٢.

(٨) البقرة ٨٣.

الحقيقة، المعنى استئنيت قليلاً<sup>(١)</sup>، فهذا يعني أن النحاة يرون أن المشبه بالمفعول لم يفهم عليه فعل الفاعل حقيقة، وأن المفعول الحقيقي هو ما وقع عليه فعل فاعل حقيقة، ولذلك قدره المبرد بفعل متعد، هو (استئنيت)، والذي أراه أن سيويته والمبرد وغيرهما من النحاة لم يريدا إعراب المستثنى مشبهاً بالمفعول أو مفعولاً، وإنما أرادوا وصف العلاقة بين عناصر التركيب، ولم أجد في كتاب سيويته مصطلح (التشبيه بالمفعول) إعراباً، أو وصفاً أو تعليلاً، وإنما كان يعقد التشبيه بين تركيبين وصفاً، فعبارة في المستثنى متعدده الوجوه، وكان لها دور رئيس في الخلاف وتعد الأراء، ونسب إليه آراء عدة بسبب هذه العبارة<sup>(٢)</sup>، قال: "عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً"<sup>(٣)</sup>، فلم يستعمل هذا المصطلح، وإنما عقد مشابهاً وصفاً، ومما يدل على أن سيويته أراد ذلك قوله: "وقد يشبهون الشيء بالشيء، وليس مثله في جميع أحواله، وسرى ذلك في كلامهم كثيراً"<sup>(٤)</sup>، وقد أثار عبارة المبرد وجوهاً عدة، فنسب إليه أيضاً آراء<sup>(٥)</sup>، قال في المفتضب: "وذلك لأنك لما قلت: (جاءني القوم) وقع عند السامع أن (زيداً) فيهم، فلما قلت: (إلا زيداً) كانت (إلا) بدلاً من قولك: أعني زيداً، واستثنى في من جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل"<sup>(٦)</sup>، فأرى أن هذا الكلام لا يعدى وصف التركيب.

وأرى أنه يفترض بيان المصطلح الإعرابي دون الوصفي أو التعليلي، فلا يجوز أن أقوم بإعراب التمييز، أو المستثنى مشبهاً بالمفعول، ولكني رأيت النحاة يقومون بذلك، ودليل ذلك أن القواسم لم يميز المنصوب بالصفة المشبهة، وهو مشبه بالمفعول عند أكثرهم عن غيره من المنصوبات، وقد ذكرت قوله سابقاً، وهو: "وأما المشبه بالمفعول فالحال، والتمييز، والمستثنى، والمعرفة المنصوبة بالصفة المشبهة باسم الفاعل، وخبر كان، واسم إن، ولا التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس"<sup>(٧)</sup>.

وأرى أن النظر إلى المعنى هو الذي ينظم العلاقات في التركيب، وهو العنصر الذي يجب أن يتخذ طريقاً للإعراب، فالمفعول به - كما عرفه النحاة - هو الذي يقع عليه فعل الفاعل<sup>(٨)</sup>، والنظر في هذا الحد للمفعول به كان إلى المعنى، فهو العنصر غير الملفوظ في التركيب الذي

- (١) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م)، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ص ٢٤٢/١، وانظر القرطبي، أبا عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، (بدون سنة نشر)، الجامع لأحكام القرآن، (تفسير القرطبي)، دار الشعب، القاهرة، ١٧/٢.
- (٢) انظر النجار، د. شريف عبد الكريم، (شوال ١٤٢٣ هـ - ديسمبر ٢٠٠١ م)، أبو الحسن بن الباناش الغرناطي وأثره النحوي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ٢، مجلد ١٤، عدد ٢٣، ص ٤٢-٤٣.
- (٣) سيويته، الكتاب ٣١٠/٢.
- (٤) سيويته، الكتاب ١٨٢/١.
- (٥) انظر النجار، (أبو الحسن بن الباناش الغرناطي وأثره النحوي) ٤٤.
- (٦) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (بدون سنة نشر)، المفتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ص ٣٩٠/٤.
- (٧) القواسم الموصلي، شرح ألفية ابن معط، ص ٥٢٤.
- (٨) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (١٩٩٣ م)، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: د. علي بولمحم، ط ١، مكتبة الهلال، بيروت، ص ٥٨.



يُنظَّمُ العَلَاقَاتِ بَيْنَ عَنَاصِرِهِ، فَإِنْ وُجِدَ مَا يُشَابِهُ المَفْعُولَ بِهِ فِي هَذَا المَعْنَى، وَهُوَ وَفَوْعُ الفِعْلِ عَلَيْهِ صَحَّ وَصَفُهُ بِذَلِكَ، لَا إِعْرَابُهُ، وَنَحْنُ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَبْحَثَ عَنْ أَوْجِهٍ شَدِيدَةٍ بَيْنَ المَفْعُولِ وَغَيْرِهِ فَقَدْ نَدَهَبُ إِلَى أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مُشَبَّهٍ بِالمَفْعُولِ، حَتَّى الأَسْمَاءِ المَرْفُوعَةِ، والأَفْعَالِ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ مِنْ غَيْرِ الصَّحِيحِ النَّظَرُ إِلَى هَذِهِ الأَسْمَاءِ نَظْرَةً بَعِيدَةً عَنِ المَعْنَى، وَالِاقْتِصَارَ عَلَى الحَرَكَةِ شَكْلًا، أَوْ التَّرَكِيبِ لَفْظًا.

### التَّشْبِيهُ بِالمَفْعُولِ تَعْلِيلًا أَمْ وَصْفًا

لَمْ نَتَّبِعْ عِبَارَةَ النُّحَاةِ فِي تَوْجِيهِ كَثِيرٍ مِنَ التَّرَاكِيِبِ النُّحَوِيَّةِ بِاسْتِعْمَالِ مُصْطَلَحِ (التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ)، فَتَاطَرَّ إِلَيْهَا يَرَى هَذَا المَصْطَلَحَ تَعْلِيلًا، وَأَخْرُ يَرَاهُ وَصْفًا؛ فَالمَعْنَى الَّذِي تَحْتَمِلُهُ العِبَارَةُ الأَمْرَانِ، وَأَرَى أَنَّ النُّحَاةَ أَرَادُوا بِعِبَارَتِهِمُ الأَمْرَيْنِ، فَهَمُ أَرَادُوا وَصَفَ التَّرَكِيبِ النُّحَوِيِّ، فَاسْتَعْمَلُوا هَذَا المَصْطَلَحَ فِي تَقْرِيْبِ المَعْنَى إِلَى الأَذْهَانِ، وَهُوَ قُرْبُ هَذَا المَنْصُوبِ مِنَ المَفْعُولِ، وَأَرَادُوا أَيْضًا تَعْلِيلَ النَّصْبِ فِي هَذَا الاسْمِ بِتَشْبِيهِهِ بِالمَفْعُولِ فِي نَصْبِهِ، أَوْ فِي مَجِيئِهِ بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ، أَوْ...إلخ.

وَأَرَى أَنَّ التَّعْلِيلَ سِمَةً مِنَ السَّمَاتِ الَّتِي امْتَنَزَ بِهِ النُّحُو العَرَبِيُّ، كَمَا أَرَى أَنَّهُ قَدْ نَشَأَ مَعَهُ، وَلَيْسَ أَمْرًا فِلْسُفِيًّا فِي بَدَايَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَطَوَّرَ فِيمَا بَعْدَ مَثَأْرًا بِالمَنْطِقِ وَالفِلْسُفَةِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي اتَّبَعْتُ فِي حِفْظِ الفُرْأَنِ مِنَ اللُّحْنِ، وَحِفْظِ العَرَبِيَّةِ كَانَتْ تَعْلِيمِيَّةً، وَيُسَيَّرُ إِلَى ذَلِكَ تَنْقِيْطُ أَبِي الأَسْوَدِ لِلْفُرْأَنِ الكَرِيمِ، كَمَا رَوَى عَنْهُ كَمَا نَقَلَ الزَّيْبِي: "كَانَ بَدَأَ مَا وَضَعَ أَبُو الأَسْوَدِ الدُّوْلِيَّ النُّحُو أَنَّهُ مَرَّ بِهِ سَعْدٌ، وَكَانَ رَجُلًا فَارِسِيًّا قَدِيمَ البَصْرَةِ مَعَ أَهْلِيهِ، وَهُوَ يَفُودُ فَرَسَهُ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا سَعْدُ؟ أَلَا تَرَكَبُ؟ فَقَالَ: (فَرَسِي ضَالِعٌ)، فَضَحِكَ مَنْ حَضَرَهُ، قَالَ أَبُو الأَسْوَدِ: هُوَ لَاءِ المَوَالِي قَدْ رَغِبُوا فِي الإِسْلَامِ، وَدَخَلُوا فِيهِ، وَصَارُوا لَنَا إِخْوَةً، فَلَوْ عَلَّمْنَا هُمُ الكَلَامَ، فَوَضَعَ بَابَ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ، لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ"<sup>(١)</sup>.

وَيَقْتَضِي التَّعْلِيمُ وَجُودَ العِلَّةِ، فَالمُتَعَلِّمُ مِنْ طَبِيعَتِهِ "أَنْ يَسْأَلَ عَنِ السَّبَبِ، وَيَسْتَقْصِي العِلَّةَ، وَمِنْ طَبِيعَةِ العَقْلِ أَنْ يَتَّبِعَ الجُرْئِيَّاتِ، وَيَجْمَعُ مَا تُشَابِهُ مِنْهَا؛ لِئَطْلُقَ عَلَيْهَا حُكْمًا عَامًّا، فَيَصِلَ بِالمُظَاهَرَةِ إِلَى القَاعِدَةِ العِلْمِيَّةِ؛ وَلِذَلِكَ فَلَيْسَ غَرِيبًا أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ عَنِ العِلَّةِ قَدِيمًا، وَأَنْ يَكُونَ التَّعْلِيلُ مُرَافِقًا لِلحُكْمِ النُّحَوِيِّ مُنْذُ وَجِدِهِ"<sup>(٢)</sup>.

(١) الزَّيْبِي الأَنْدَلِسِي، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنِ الحَسَنِ، (بِدُونِ سَنَةِ نَشْرِ)، طَبَقَاتُ النُّحَوِيِّينَ وَالتَّوَلُّغِيِّينَ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، ط٢، دَارُ المَعَارِفِ، القَاهِرَةُ، ص٢٢ وَانظُرِ الرِّوَايَةَ فِي أَبِي القَاسِمِ الشَّافِعِيِّ، عَلِيِّ بنِ الحَسَنِ، (١٩٩٥م)، تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ وَذَكَرَ فَضْلَهَا وَتَسْمِيَةَ مَنْ حَلَّهَا مِنَ الأَمَائِلِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ الدِّينِ أَبِي سَعِيدِ عَمْرِ بنِ غَرَامَةَ العَمْرِيِّ، دَارُ الفِكْرِ، بِيروَتِ، ص٢٥/١٩٠، وَالسِّيَوطِيُّ، جَلَالُ الدِّينِ، (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م)، سَبَبُ وَضَعِ عِلْمِ العَرَبِيَّةِ، تَحْقِيقُ: مِرْوَانَ العَطِيَّةِ، ط١، دَارُ الهِجْرَةِ - بِيروَتِ/ دِمَشْقَ، ص٥٣.

(٢) المَبَارِكُ، دِمَازَنُ، (١٤٠١ هـ - ١٩٨١م)، النُّحُو العَرَبِيَّةُ، العِلَّةُ النُّحَوِيَّةُ نَشَأَتُهَا وَتَطَوَّرَهَا، ط٣، دَارُ الفِكْرِ، بِيروَتِ، ص٥١.

وقد اتصفت تعليلات النحاة الأوائل بعدة أمور تتناسب مع واقع المتعلمين الأوائل من العجم الذين دخلوا الإسلام، ويُقربهم إلى فهم القرآن الكريم، والعربية، فمن ذلك بُعدها عن الفلسفة، وثربها من المعنى، فهذه التعليلات تنصّف "بأنها تلتزم موافقة الإعراب للمعنى، فلم يكن للتحوي أن يجيز وجوهاً من الإعراب متعدّدة دون مراعاة اختلاف المعنى"<sup>(١)</sup>، وهذا ما تجده واضحاً في الكتاب الموسوعي التحوي الأول الذي وصلنا، فالعقل العربي في عهد سيبويه لم يكن يعتمد إلا على ثقافته الخالصة، وليس بين شيوخه متفلسف أو متمنطق<sup>(٢)</sup>.

أما الوصف فهو منهج اتخذه الأوائل من النحاة في تقريب الفكرة إلى المتعلمين، فهو مثل التعليل في احتياج المتعلم لهما، فالذي أراه أن النحو قد بدأ باتخاذ المنهج الوصفي سبيلاً له في توضيح العلاقات بين عناصر التركيب، قال تمام حسّان: "إن تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جذية لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة، يقوم على جمع اللغة ورواياتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة، واستيفائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعته الوصف اللغوي السليم"<sup>(٣)</sup>، وما أراه أن تعليل الظاهرة تعليلًا أوليًا لا ثواني، أو ثالث جزء من وصفها، فالوصف السليم للغة هو ذلك الذي يقوم على معرفة العلاقات بين عناصر التركيب اللغوي، ولا يتم هذا الوصف إلا ببيان السبب في تكون هذه العلاقات.

ويرتبط التعليل أيضاً بالقياس، فهناك قياس حكم على حكم لا شتراك في العلة، وهذا يؤكد ما أذهب إليه في أن التعليل جزء من الوصف، فالعلة التي تم استنباطها ليست جزءاً من القياس، وإنما هي التي سببت وجود القياس، فالعلة إذن سبقت القياس، وما سبق القياس إلا المنهج الوصفي، وأرى أيضاً أن التعليل أوجد ما يسمى بنظرية العامل، ولكنه ليس منها، فهو قد سبقها.

وما يعنيننا هنا هو العلاقة التي تربط التعليل بالوصف، ولا شك أن "التعليل المنطقي لا يصلح وسيلة علمية في اللغة بخاصة، وفي الظواهر الاجتماعية بعامّة"<sup>(٤)</sup>، وهذا التعليل هو الذي رفضه ابن مضاء، وهو ليس بالقاشي المنتشر في كتب النحاة، فأكثرهم اعتمد طريق الأوائل في التعليل، وهي التعليلات البسيطة البعيدة عن الفلسفة، القريبة من المعنى، وهي بذلك تكون أقرب إلى أذهان المتعلمين من العجم وغيرهم.

وهذا التعليل بهذا الوصف يصدق عليه مصطلح (التعليل الوصفي) كما أطلقه الدكتور محمد عيد، قال: "التعليل الوصفي في اللغة يحققه استخلاص ملاحظة استقرائية، يعتقد أنها تفسر الظاهرة اللغوية موضوع البحث، فإذا ما تأكد الباحث أنها يمكن أن تتخذ قاعدة اتخذها كذلك، ويصدق عليها حينئذ أنها علة صورية، توصف بها الأمثلة المستقرأة، إذ تدرس اللغة على أنها كليات تقرر، وواقع يتحدث عنه، وليس هناك غاية للباحث وراء هذا الواقع"<sup>(٥)</sup>، ويتابع:

(١) المبارك، د.مازن، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها ٥٨.

(٢) شاهين، د.عبد الصبور (١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م)، في التطور اللغوي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١٧١.

(٣) حسان، د.تمام، (١٩٥٨ م)، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص ٢٢.

(٤) عيد، د.محمد، (١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م)، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ط٤، عالم الكتب، ص ١٤١.

(٥) عيد، د.محمد، أصول النحو العربي ١٤٥.

"وَيُضَافُ لِذَلِكَ أَنَّ التَّعْلِيلَ الوَصْفِيَّ أَوْ العِلَلَ الأوَّلَ كَمَا قَالَ ابنُ مَضاءَ، أَوْ العِلَلَ التَّعْلِيمِيَّةَ كَمَا سَمَّاهَا النُّحَاةَ يَتَّفِقُ مَعَ اعتِبَارِ اللُّغَةِ ظَاهِرَةً اجْتِمَاعِيَّةً تُوصَفُ بِذِكْرِ خَوَاصِّهَا، فَالعُرْفُ اللُّغَوِيُّ وَالاجْتِمَاعِيُّ هُوَ أُسَاسُ كُلِّ وَصْفٍ فِي اللُّغَةِ"<sup>(١)</sup>.

وَأَرَى أَنَّ التَّعْلِيلَ الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ النُّحَاةُ الأوَّلُ تَعْلِيلٌ يَتَنَاسَبُ مَعَ وَاقِعِ العَمَلِيَّةِ التَّعْلِيمِيَّةِ، فَهُوَ تَعْلِيلٌ أَرَادُوا بِهِ تَقْرِيْبَ الفِكْرَةِ إِلَى الأَدْهَانِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الوَصْفِ، وَهَذَا الوَصْفُ المُعْلَلُ مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ التَّعْلِيمِ، وَلَمْ يَكُنْ تَعْلِيلًا فُلْسُوفِيًّا مُنْطَقًا، فَالْمُنْطِقُ وَالفُلْسُفَةُ لَا يُفِيدَانِ فِي الوَاقِعِ الَّذِي عَاشَهُ الأوَّلُ.

وَيُعَدُّ سَبَبِيَّوِيَّةً وَاحِدًا مِنَ النُّحَاةِ الأوَّلِ الَّذِينَ انْعَمَدَ النَّحْوُ عَلَى عُقُولِهِمْ، وَكَانَ كِتَابُهُ نِتَاجَ تَفْكِيرِهِمْ، وَمِنْ خِلَالِهِ يُمَكِّنُنَا التَّعْرُفُ إِلَى طَبِيعَةِ اسْتِعْمَالِ الأوَّلِ لِهَذَا المُصْطَلَحِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ سَابِقًا أَنِّي لَمْ أَجِدْ فِي كِتَابِ سَبَبِيَّوِيَّةِ مُصْطَلَحِ (التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ) إِعْرَابًا، أَوْ وَصْفًا أَوْ تَعْلِيلًا، وَإِنَّمَا كَانَ يَعْزِدُ التَّشْبِيهِ بَيْنَ تَرْكِيْبَيْنِ وَصْفًا وَتَعْلِيلًا، وَيُمْكِنُ التَّأَكُّدُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مَا نَسِبَ إِلَى سَبَبِيَّوِيَّةِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ.

وَلَمْ يَنْسِبِ النُّحَاةُ إِلَى سَبَبِيَّوِيَّةِ النَّصْبِ عَلَى (التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ) مُصْطَلَحًا إِعْرَابِيًّا إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

### المَوْضِعُ الأوَّلُ: نَصْبُ المُسْتَنْثَى

لِلنُّحَاةِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ آرَاءٌ كَثِيرَةٌ<sup>(٢)</sup>، فَفِي نَاصِبِ المُسْتَنْثَى ثَمَانِيَّةَ آرَاءٍ، نُسِبَ أَرْبَعَةٌ مِنْهَا لِسَبَبِيَّوِيَّةِ، وَكَانَ لِإِبْهَامِ عِبَارَتِهِ دَوْرٌ فِي وُجُودِ هَذِهِ الآرَاءِ، وَعِبَارَتُهُ فِي هَذَا المَوْضِعِ هِيَ قَوْلُهُ: "عَامِلًا فِيهِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الكَلَامِ كَمَا تَعْمَلُ عَشْرُونَ فِيهَا بَعْدَهَا إِذَا قُلْتَ: عَشْرُونَ دَرْهَمًا"<sup>(٣)</sup>، وَلَا أَرَى فِي هَذِهِ العِبَارَةِ إِلَّا الوَصْفَ، فَهُوَ قَدْ عَقَدَ مُشَابَهَةً أَرَادَ مِنْهَا تَقْرِيْبَ فِكْرَةِ نَصْبِ المُسْتَنْثَى إِلَى الذَّهْنِ، لَكِنْ أَفْهَامَ النُّحَاةِ اخْتَلَفَتْ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ العِبَارَةِ، فَخَرَجَ عَنْهُمْ أَرْبَعَةُ آرَاءٍ.

(١) عيد، د.محمد، أصول النحو العربي ١٤٧.

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في الأنباري، الإنصاف ٢٦٠/١، والأنباري، أبا البركات، (١٤١٥ هـ-١٩٩٥ م)، أسرار العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل-بيروت، ص٢٠١، وابن مالك، جمال الدين محمد بن عبيدالله، (١٩٩٠ م)، شرح التسهيل، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ص٢٧١/٢، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ٣٦١/١ والرزي، شرح الرضي على الكافية ٢٢٦/١ وابن يعيش، شرح المفصل ٧٦/٢ وابن خروف الإشبيلي، علي بن محمد (١٤١٩ هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، ط١، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميَّة، مكة المكرمة، ص٩٥٨، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢٥٢/٢، وابن عقيل، بهاء الدين، (١٤٠٥ هـ-١٩٨٤ م)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق، د.محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ص٥٥٥/١، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٤٣/٢ وأبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٣٠٠/٢، والسيوطي، الهمع ٢٥٢/٣، والأزهري، التصريح ٣٤٩/١.

(٣) سيبويه، الكتاب ٣١٠/٢.

رأى ابنُ عصفورٍ فيها تشبيهَ انتصابِ التَّمييزِ في عيارِتهِ بالمنصوبِ في قولِكَ: (هو أحسنُ منك وجهاً)، فالوجهُ من تَمَمِّه (أحسن) كما أنَّ الدرهمَ كذلك<sup>(١)</sup>، وإذا كانَ الدرهمُ يَنْتَصِبُ بهذا السُّكُلِ، فالمُسْتَنَى كذلك، فَذَهَبَ إلى أنَّ المُسْتَنَى يَنْتَصِبُ عَن تَمَامِ الكلامِ<sup>(٢)</sup>.

وَذَهَبَ ابْنُ خَرُوفٍ إلى أنَّ العَامِلَ الفِعْلُ الأوَّلُ، قالَ في شَرْحِ الجُمَلِ: "والعَامِلُ في الاسمِ المنصوبِ في الصَّحِيحِ مِنَ الأقوالِ وهو قولُ سيبويهِ الفِعْلُ الأوَّلُ"<sup>(٣)</sup>، وهذا يُفهمُ مِن قولِ سيبويهِ: "عاملاً فيه ما قبله من الكلامِ"<sup>(٤)</sup>، وأبرزَ العوامِلَ المَوْجُودَةَ قبله هو الفِعْلُ.

واخْتَارَ ابْنُ مَالِكٍ أنَّ العَامِلَ عِنْدَهُ هو (إلا)، ونَسَبَهُ في شَرْحِ التَّسْهِيلِ لسيبويهِ والمُبَرِّدِ والجُرْجَانِيِّ<sup>(٥)</sup>، ويُمكنُ أن يُفهمَ هذا الرَّأيَ أيضاً مِن عيارَةِ سيبويهِ السَّابِقَةِ في قولِهِ: "عاملاً فيه ما قبله من الكلامِ"<sup>(٦)</sup>.

ورَابِعُهَا: رأيُ الجُمهورِ، ونُسِبَ إلى سيبويهِ<sup>(٧)</sup>، وهو أنَّ العَامِلَ عِنْدَهُ هو الفِعْلُ المُتَقَدِّمُ بواسطةِ (إلا)، واستدلَّ النُّحَاةُ على ذلكَ بعدَّةِ أمورٍ منها (التَّشْبِيهُ بالمفعول)، فَفَدَّ جَاءَ المُسْتَنَى بَعْدَ تَمَامِ الكلامِ كما يَأْتِي المَفْعُولُ بَعْدَ تَمَامِ الكلامِ<sup>(٨)</sup>.

فَعِبَارَةُ سيبويهِ وَاضِحَةٌ في وَصْفِ النَّصْبِ في المُسْتَنَى مِن خِلالِ عَقْدِ مُشَابَهَةٍ بَيْنَ عَامِلِ النَّصْبِ في المُسْتَنَى وَعَامِلِ النَّصْبِ في التَّمييزِ وَالحَالِ في مِثْلِ قولِكَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا)، ثُمَّ إِنَّهُ وَجَدَ في كِتَابِ سيبويهِ مِثْلَ هَذِهِ المُشَابَهَةِ، قالَ: "واثْتَصَبَ؛ لِأَنَّ هَذَا الكَلَامَ قَدْ عَمِلَ فِيهَا كَمَا عَمِلَ (الرَّجُلُ) في العِلْمِ حِينَ قُلْتُ: (أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا)، فَالعِلْمُ مُنْتَصِبٌ عَلَى مَا فَسَّرْتُ لَكَ، وَعَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، كَمَا عَمِلَ (عِشْرُونَ) في الدَّرْهِمِ حِينَ قُلْتُ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) لِأَنَّ الدَّرْهَمَ لَيْسَ مِن اسْمِ العِشْرِينَ"<sup>(٩)</sup>.

وقَدْ ذَكَرْتُ سَابِقًا أَنَّ عِبَارَةَ المُبَرِّدِ فَسَّرَهَا النُّحَاةُ بعدَّةَ وُجُوهِ، فَنُسِبَ إِلَيْهِ أيضاً عِدَّةُ آراءٍ<sup>(١٠)</sup>، قالَ في المُقْتَضِبِ: "وذلكَ لِأَنَّكَ لَمَّا قُلْتُ: (جَاءَنِي القَوْمُ) وَقَعَ عِنْدَ السَّامِعِ أَنَّ (زَيْدًا) فِيهِمْ، فَلَمَّا قُلْتُ: (إِلَّا زَيْدًا) كَانَتْ (إِلَّا) بَدَلًا مِنْ قولِكَ: أعني زَيْدًا، وَأَسْتَنَى في مَنْ جَاءَنِي زَيْدًا، فَكَانَتْ بَدَلًا مِنْ الفِعْلِ"<sup>(١١)</sup>.

- (١) انظر الأزهرى، التصريح ٣٤٩/١.
- (٢) انظر ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢٥٤/٢.
- (٣) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي ٩٥٨.
- (٤) سيبويه، الكتاب ٣١٠/٢.
- (٥) انظر رأي ابن مالك في ابن مالك، محمد بن عبدالله، (١٩٦٧م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ص ١٠١، وابن مالك، شرح التسهيل ٢٧١/٢.
- (٦) سيبويه، الكتاب ٣١٠/٢.
- (٧) انظر أبا حيان، ارتشاف الضرب ٣٠٠/٢.
- (٨) انظر السيوطي، الهمع ٢٥٣-٢٥٢/٣.
- (٩) سيبويه، الكتاب ١١٨/٢.
- (١٠) انظر النجار، شريف عبد الكريم (أبو الحسن بن الباناش الغرناطي وأثره النحوي) ٤٤.
- (١١) المبرد، المقترض ٣٩٠/٤.

وتُسَيِّرُ هذه النُّصُوصُ مِنْ كِتَابِ سَيَّبِيَّوِيهِ وَالْمُقْتَضِبِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى أَنْهَمَا لَمْ يُرِيدَا إِلَّا الْوَصْفَ الْمَحْضَ، وَكَانَتْ غَايَتُهُمَا مِنْ عَقْدِ هَذِهِ الْمُشَابَهَةِ تَقْرِيْبَ الْفِكْرَةِ مِنْ ذَهْنِ الْمُتَعَلِّمِ، لَا أَنْ يَكُونَ الْهَدَفُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَنْتَى مَنْصُوبًا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ حَقِيقِيٌّ كَمَا نُسِبَ إِلَى الْمُبْرَدِ، وَالْمُصْطَلِحُ الْإِعْرَابِيُّ عِنْدَهُمَا هُوَ الْمُسْتَنْتَى<sup>(١)</sup>، كَمَا أَنْ اسْتِعْمَالُهُمْ لِهَذَا الْمُصْطَلِحِ الْإِعْرَابِيِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِالتَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، أَوْ الْمَفْعُولِ الْحَقِيقِيِّ الْمَعْنَى وَإِصَالَهُ إِلَى الْمُتَعَلِّمِ، لَا الْإِعْرَابِ، وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ عِنْدَ الْمُبْرَدِ، قَالَ فِي الْمُقْتَضِبِ: "اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَنْتَصِبُ شَيْءٌ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوْ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ فِي لَفْظٍ أَوْ مَعْنَى"<sup>(٢)</sup>، وَأَرَى أَنَّ الْمُبْرَدَ لَمْ يَرِدْ يُرَدُّ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا تَقْرِيْبَ الْمَعْنَى إِلَى ذَهْنِ الْمُتَعَلِّمِ، فَهُوَ قَدْ أَرَادَ مَقَارَبَةَ الْمَنْصُوبَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنْ الْمَفْعُولِ بِهِ.

### الْمَوْضِعُ الثَّانِي: إِعْرَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: "بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا"<sup>(٣)</sup>.

نَسَبَ ابْنُ هِشَامٍ إِلَى سَيَّبِيَّوِيهِ أَنَّ (أَعْمَالًا) فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مُشَبَّهَةٌ بِالْمَفْعُولِ، قَالَ: "وَقَالَ سَيَّبِيَّوِيهِ: (أَعْمَالًا) مُشَبَّهَةٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ"<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ رَدَّ هَذَا الرَّأْيَ بِأَنَّ "اسْمَ النَّفْضِ لَا يُشَبَّهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلَحُّفَهُ عِلَامَاتُ الْفُرُوعِ إِلَّا بِشَرْطٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ تَمَيِّزٌ"<sup>(٥)</sup>.

وَالْإِعْرَابُ بِالتَّمْيِيزِ هُوَ إِعْرَابٌ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ<sup>(٦)</sup>، وَأَرَى أَنَّهُ إِعْرَابٌ سَيَّبِيَّوِيهِ، فَلَا يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَتِهِ إِلَّا الْقَوْلُ بِالتَّمْيِيزِ، لَكِنَّهُ أَرَادَ تَقْرِيْبَ فِكْرَةَ نَصْبِ الْاسْمِ بَعْدَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ مِنْ خِلَالِ التَّمْيِيزِ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، قَالَ: "فَأَثَبْتُ النَّوْنَ فَلَيْسَ إِلَّا النَّصْبُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (هُمُ الطَّيِّبُونَ الْأَخْبَارُ)، وَ(هُمَا الْحَسَنَانِ الْوُجُوهُ) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: "فَلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا"<sup>(٧)</sup>، فَالْمُرَادُ نَصْبُ الْجَمْعِ بَعْدَ الْمُشْتَقِّ، وَلِذَلِكَ قَالَ: "فَإِذَا تَنَبَّيْتُ أَوْ جَمَعْتُ"، وَلَيْسَ الْمُرَادُ النَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ كَمَا هُوَ إِعْرَابُ (الْوُجُوهُ) فِي قَوْلِكَ: (هُمَا الْحَسَنَانِ الْوُجُوهُ) عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَاةِ.

وَلَا أَرَى هَذَا النَّصْبَ فِي كِتَابِ سَيَّبِيَّوِيهِ يَخْتَلِفُ عَنْ مَا وَرَدَ عِنْدَ الْمُبْرَدِ، فَالتَّشْبِيهِ وَأَرَدُ فِي النَّصْبِ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ التَّشْبِيهِ وَصَفَاءَ، وَهُوَ تَقْرِيْبٌ لِلْفِكْرَةِ، قَالَ الْمُبْرَدُ: "فَعَلَى هَذَا تَمَيِّزٌ إِذَا حَذَفْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، فَقُلْتَ: (مَرَرْتُ بِأَخْوَيْكَ الْحَسَنَيْنِ وَجُوْهَاً، كَمَا قَالَ اللَّهُ

(١) انظر سيبويه، الكتاب ٣١١/٢، والمبرد، المقتضب ٣٩٤/٤.

(٢) المبرد، المقتضب ٢٩٩/٤.

(٣) الكهف ١٠٣.

(٤) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، (١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط ٦، دار الفكر، دمشق، ص ٧٠٦.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب ٧٠٦.

(٦) انظر المبرد، المقتضب ١٦٢/٤، والعكبري، أبا البقاء، (١٩٧٦م)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص ٨٦٣/٢، ومكي بن أبي طالب القيسي، أبو محمد، (١٤٠٥هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٤٤٨.

(٧) سيبويه، الكتاب ٢٠١/١.

عَزَّ وَجَلَّ: "هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا"<sup>(١)</sup>، والفرق بينهما أن المبرد استعمل كلمة (ثمير)، أما التشبيه فهو هو.

وهناك قول آخر في الآية نسبة ابن هشام إلى بعضهم، وهو أن (أعمالاً) مفعول به، ورد هذا الرأي بأن (خسر) فعل غير متعدٍ<sup>(٢)</sup>، وهذا يؤكد أن النحاة يرون أن المشبه بالمفعول لم يقم عليه فعل الفاعل حقيقة، وأن المفعول الحقيقي هو ما وقع عليه فعل فاعل حقيقة، ولذلك ردوا هذا الرأي، فالفعل لا يتعدى إلى مفعول حتى يقال عن مفعوله: إنه مفعول به.

#### الموضع الثالث: نصب (زيد) في قولك: (الضارب زيداً).

قال ابن يعيش: "وكان الأخفش يزعم أن المنصوب في قولك: (هذا الضارب زيداً) إذا كان ماضياً إنما ينتصب كما ينتصب (هذا الحسن الوجه) على التشبيه بالمفعول، وليس على المفعول الصريح، والمذهب الأول، وعليه سيبويه"<sup>(٣)</sup>.

وقد بحثت في كتاب سيبويه عما يدل على قول ابن يعيش: "إذا كان ماضياً" فلم أجد ما يدل عليه في هذا الموضع، وجدته في كتابه نصوصاً كثيرة تدل على الوصف في هذا التركيب، وهو ما فهم منه ابن يعيش التشبيه بالمفعول، ونصوصاً صريحة تدل على أن المنصوب في قولك: (الضارب زيداً) مفعول به.

فمن النصوص التي تدل على الوصف قول سيبويه: "ألا ترى أنه لا يجوز: "أن تقول: (ما زيداً أنا الضارب)، ولا: (زيداً أنت الضارب) وإنما تقول: (الضارب زيداً) على مثل قولك: (الحسن وجهاً)"<sup>(٤)</sup>، فهذه مشابهة وصفية يراذ منها عدم جواز تقديم المعمول، وليس المقصود فيها الإعراب.

ومنها قوله: "فإنما أدخلت الألف واللام في: (الحسن)، ثم عملته كما قال: (الضارب زيداً)، وعلى هذا الوجه تقول: (هو الحسن الوجه) وهي عربية جيدة"<sup>(٥)</sup>، وهذا التشبيه واضح في أنه للدلالة على دخول اللام على الصفة المشبهة وإعمالها.

أما النصوص الصريحة في إعراب المنصوب مفعولاً فهي كثيرة أيضاً، ويخفيها منها قول سيبويه: "هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل) كان نكرة منوناً، وذلك قولك: (هذا ضارب زيداً غداً)، فمعناه، وعمله مثل: (هذا يضرب زيداً غداً)"<sup>(٦)</sup>.

(١) المبرد، المقتضب ٤/١٦٢.

(٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ٦/٧٠٦.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ٦/٧٧. ولم أجد ما نقله ابن يعيش عن الأخفش في معانيه.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/١٣٠.

(٥) سيبويه، الكتاب ١/٢٠١.

(٦) سيبويه، الكتاب ١/١٦٤.

تؤكد هذه المواضع أن استعمال سبويه للمُشابهة بين تركيبتين لم يكن إعرابياً في ظاهره، ولا تعليلياً، وإنما الظاهر من النصوص أنه أراد وصف التركيب، وأراد من الوصف تقريب الحالة الإعرابية من الذهن، وقد اتضح أيضاً أن سبويه لم يستعمل هذا المصطلح، وأن نسبة هذا الإعراب له بهذا المصطلح جاءت من المتأخرين، كما يتبين أن المتأخرين قد اختلفوا في تفسير عبارة سبويه، وهذا الخلاف يدل على أن تفسير المُشابهة التي عقدها سبويه بالقول إن أحد المُشبهين مُشبه بالمفعول تفسير يحتاج إلى نظر.

أما مصطلح (التشبيه بالمفعول) تعليلاً فهو ظاهر في استعمال النحاة، فالمُشابهة على من علل النحو القياسية<sup>(١)</sup>؛ ولذلك سنجد كثيراً من عباراتهم تدل على ذلك، فكل مُشابهة بين تركيبتين يمكن أن تكون على للحكم النحوي الذي عرفت لأجله هذه المُشابهة.

ويمكن أن يفهم من هذا المصطلح في عبارات بعض النحاة التعليل للحكم النحوي، ويفهم الوصف للحكم نفسه في عبارات آخرين، وهذا يؤكد أنهم أرادوا بهذا المصطلح أمراً واحداً، وأرى أنهم أرادوا بذلك وصف التركيب، أو تعليله تعليلاً لا يخرجُه عما يفهم من الوصف، وبذلك يُقرب الفكرة من الذهن.

والأقرب إلى ذلك عندي ما قيل في الأفعال الناقصة، والحروف الناسخة، قال ابن السراج في (كان وأخواتها) : "فرقعوا بها ما كان مُبتدأً تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول، فقالوا: (كان عبد الله أخاك)، كما قالوا: (ضرب عبد الله أخاك)"<sup>(٢)</sup>، فهذه العبارة يفهم من ظاهرها تعليل رفع (اسم كان) المُبتدأ بمُشابهته للفاعل، وتعليل نصب (خبر كان) الخبر بمُشابهته للمفعول، وهذا تعبير جُملة من النحاة في هذا الموضوع<sup>(٣)</sup>.

وإذا ذهبنا إلى عبارة فريق آخر من النحاة نجد فهمًا آخر يحمله ظاهر تعبيرهم، وهو الوصف، قال ابن جني: "فهذه الأفعال كلها تدخل على المُبتدأ والخبر، فنرفع المُبتدأ، ويصيرُ اسمها، وتُصبُ الخبر، ويصيرُ خبرها، واسمها مُشبه بالفاعل، وخبرها مُشبه بالمفعول"<sup>(٤)</sup>، فالظاهر من النص وصف اسم كان بتشبيهه بالفاعل، ووصف خبرها بتشبيهه بالمفعول، وهذا أيضاً تعبير جُملة من النحاة في هذا الموضوع<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر السيوطي، جلال الدين، (١٩٨٨م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د. أحمد الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، ط١، جروس برس، ص ١٠٠، ومحمد الخضر حسين، (١٩٨٣م)، القياس في اللغة العربية، ط٢، دار الحديث، ص ٧٤-٧٥.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو ٨٢/١.

(٣) انظر الأنباري، أسرار العربية ١٣٥، وابن هشام الأنصاري، جمال الدين، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الجيل، بيروت، ص ٢٣١/١، والسيوطي، همع الهوامع ٤٠٩/١، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ٦٦٢/٢، والأزهري، التصريح ١٨٤/١.

(٤) ابن جني، اللمع ٣٦.

(٥) انظر الوراق، علل النحو ٢٥٣، والأنباري، الإنصاف ٨٢٦/٢، وابن فلاح المغني في النحو ٧٩٢.

وقد يدل قول الرضي على المعنيين، قال: "اعلم أنه لما كان مذهبه [يعني ابن الحاجب] أن الأصل في رفع الأسماء الفاعل، وفي نصبها المفعول، لم يكن له بُد من أن يدعي أن كل مرفوع أو منصوب غيرهما، فهما متبهران بهما من وجه، كما يقال: إن المبتدأ يشبه الفاعل؛ لكونه مُسنداً إليه، والخبر يشبهه؛ لكونه ثاني جزأي الجملة، والخبر إن وأخواتها يشبهه لكون عامله، أي: إن وأخواتها، مُشابهاً للفعل المتعدي، إلا أنه قدم منصوبه على مرفوعه"<sup>(١)</sup>، فظاهر نصه الوصف ويحتمل التعليل، لكن التعليل ترجح عندما قال بعد ذلك: "وأما من قال- وهو الحق-: إن الرفع علامة العمد، فاعلة كانت أو لا، والنصب علامة الفصالات، مفعولة كانت أو لا، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل"<sup>(٢)</sup>.

### التشبيه بالمفعول إعراباً

جعل ابن معطي في فصوله المشبّه بالمفعول ضرباً من ضروب ما يتعدى إليه جميع الأفعال المتعدي وغير المتعدي، قال: "الضرب السابع: المشبّه بالمفعول، وهو التمييز إذا وقع معرفة، كقولك: (الحسن الوجه)، و(الكريم الأب)"<sup>(٣)</sup>، ولم أجد من يتابعه في تخصيص جانب من مصنفه لهذا المنصوب إلا ابن هشام، قال: "وأقول السادس من المنصوبات المشبّه بالمفعول به، وهو المنصوب بالصفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، وذلك في نحو قولك: (زيد حسن وجهه) ينصب الوجه"<sup>(٤)</sup>.

وقد أشرت عند حديثي عن المصطلح أن من النحاة من وضع في مصنفه باباً للتشبيه بالمفعول، وجعل من ذلك الحال، والتمييز والمستثنى، والمعرفة المنصوبة بالصفة المشبّهة باسم الفاعل، وخبر كان، واسم إن، ولا التي لئفي الجنس، وخبر ما ولا المشبّهين بليس، وقصد من ذلك الوصف، فلم يُعرب الحال، أو المستثنى، أو اسم إن مشبّهاً بالمفعول.

وتباينت آراء النحاة في هذا الوجه الإعرابي (المشبّه بالمفعول)، فلم يتفقوا في إعراب أي اسم هذا الإعراب، فكانت لهم وجوه متعددة في إعرابه، وهذا التعدد يؤكد أن التشبيهات التي عدها أوائل النحاة لم تتعد الغاية منها الغاية الوصفية التعليمية، ولم أجد في كتب كثير منهم هذا المصطلح، ولو وجد عند بعضهم ما تعدى تلك الغاية.

وقد صرح النحاة بهذا الوجه من الإعراب في جملة من المنصوبات:

- (١) الرضي، شرح الرضي على الكافية ٢٨٧/١.
- (٢) الرضي، شرح الرضي على الكافية ٢٨٧/١.
- (٣) ابن معط، يحيى، (بدون سنة نشر)، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ص ١٩١.
- (٤) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ص ٣١٥.



## الأول: المنصوب بالصفة المشبهة

جاء في كلام العرب نصب الاسم بالصفة المشبهة، سواءً أكان ذلك الاسم نكرةً، كقولك: (مررت برجل حسن وجهًا)، أم معرفةً، وورد ذلك في أشعارهم، قال زهير يصف صقرًا: [البيط]

أهوى لها أسفع الخدين مطرق<sup>(١)</sup> ريش القوادم لم تُنصب له الشراك<sup>(٢)</sup>

ونون (مطرق) كما يُنون (حسن)، كقولك: (مررت برجل حسن الوجه)، و(ريش القوادم) منصوب بـ(مطرق) على التشبيه بالمفعول به، ومثله قول العجاج: [الرجز]

درقساة وبازل درقس

مُحْتَبِكٌ ضَخَمٌ شُوونَ الرَّأْسِ<sup>(٣)</sup>

فـ (شُوونٌ) مننصبٌ بـ(ضخم) انتصاب الوجه به (حسن).

والأصل في هذا المنصوب أن يكون مرفوعاً على الفاعلية، فالأصل أن يقال: (زيدٌ حسنٌ وجهه)، لكن العرب لما أرادت المبالغة حولت التركيب، قال ابن هشام: "والأصل: (زيدٌ حسنٌ وجهه) بالرفع فزيدٌ مبتدأٌ وحسنٌ خبرٌ، ووجهه فاعلٌ بحسن؛ لأن الصفة تعمل عمل الفعل، وأنت لو صرحت بالفعل، فقلت: (حسن) بضم السين وفتح النون لوجب رفع الوجه بالفاعلية، فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة، فحوكوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد" (٣).

واختلف النحاة في إعراب الاسم المنصوب في قولك: (حسنٌ وجهًا)، و(حسنٌ الوجه) (٤)، ولهم فيه ثلاثة آراء:

(١) البيت من البسيط، وهو في ثعلب، أحمد بن يحيى، (١٤١٧هـ ١٩٩٦م)، شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق د. فخر الدين قباوة، إعادة الطبعة الأولى، دار الفكر، ودار الفكر المعاصر، ص ١٣٢، وانظر البيت في سيبويه، الكتاب ١/١٩٥، وفيه: (الثبك)، وابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول، مخطوط محفوظ في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ١٧٦، لوحة ١٠٧، وابن سيده، أبي الحسن علي بن إسماعيل، (٢٠٠٠م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٤٥١/٤.

(٢) العجاج، (١٤١٦هـ ١٩٩٥م)، ديوان العجاج، رواية الأصمعي، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشروق العربي، بيروت، ص ٤١٠ وانظر البيت في سيبويه، الكتاب ١/١٩٦، وابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول، لوحة ١٠٧.

(٣) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب ٣١٥.

(٤) انظر الخلاف في ابن يعيش، شرح المفصل ٨٧/٦، والرّضي، شرح الرّضي على الكافية ٤٤١/٣، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ١٠٨١/٢، والإسفرابيني، شرح الفريد ٣٥٠-٣٥١، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٨/٣، والأزهري، التصريح ٨٤/٢، وابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول لوحة ١٠٧، العلوي اليمني، يحيى بن حمزة، الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، مخطوط محفوظ في صنعاء، الجامع الكبير، غرّيبية برقم (١) و (٢) نحو، لوحة ١٣١/٢.

**الأول:** هو منصوبٌ على التشبيه بالمفعول، سواءً كان معرفةً، أو نكرةً، وهو رأي البصريين، قال ابن السراج في التكررة: "فهو أشبه شيءٍ بقولك: (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهًا)، قال أبو بكر: وليس هو عند أصحابنا كذلك؛ لأنَّ (وجهًا) عندهم منصوبٌ بأنه مُشَبَّهٌ بالمفعول" (١)، وقال ابن إياز في المعرفة: "لما كان تذكيرُ التَّمييزِ لازماً عند أهل البصرة قالوا في نحو هذا: إنَّه مُشَبَّهٌ بالمفعول به" (٢).

**الثاني:** هو تَمييزٌ منصوبٌ، سواءً كان معرفةً، أو نكرةً، وهذا رأي الكوفيين (٣)، ونُسبَ إلى الفارسي، قال ابن إياز: "ونقل أبو طالب العبدِيُّ أنَّ الشَّيخَ أبا عليٍّ أجازَ أن يكونَ التَّصَابُ الوَجْهَ مِنْ قَوْلِكَ: (مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهَ) على التَّمييزِ، والألفُ واللامُ زائدهُ" (٤).

**الثالث:** من النحاة من فصل، فقال: إن كان المفعولُ نكرةً نحو: (حسنٌ وجهًا)، فهو منصوبٌ على التَّمييزِ، وإن كان معرفةً، كقولك: (حسنٌ الوجهَ)، فهو منصوبٌ على التشبيه بالمفعول (٥).

والأصلُ أن لا تتعدى هذه الصفةُ إلى المنصوب؛ لأنها لا تكون إلا من اللازم، ولكنهم حملوا اللازم على المتعدِّي، فسبَّهوه به (٦)، وحمل على ذلك أيضاً المنصوبُ باسمِ الفاعلِ اللازم، كقولهم: (مررتُ برجلٍ قائمٍ الأب)، قال ابن أبي الربيع: "وهذا الذي فعلوه في هذا فعلوه أيضاً في باب اسمِ الفاعلِ غيرِ المتعدِّي، فقالوا: (مررتُ برجلٍ قائمٍ الأب)، وكان الأصلُ: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فلما طال على ما ذكرته نقلوا الضميرَ ليزولَ طولُ اللفظِ، فلما نقلوه صارَ متحملاً للضميرِ طالباً للنصب، فأشبهه بذلك اسمُ الفاعلِ المتعدِّي فقالوا: (مررتُ برجلٍ قائمٍ الأب) ينصبُ الأب على التشبيه بالمفعول به" (٧)، ومن ذلك ما ذكر في قراءة ابن أبي عبيدة في نصب (قلبه) (٨) (قلبه) (٨) في قوله تعالى: "فإنه أتم قلبه" (٩)، واختلف في إعرابه، فأجاز بعضهم أن ينصب على البَدَلِ من اسم (إن) بَدَلِ بعض من كل (١٠)، ورجح بعضهم النصب على التشبيه بالمفعول، قال ابن هشام: "ومن الوهم في الثاني قول مكي في قراءة ابن أبي عبيدة: "فإنه أتم قلبه" بالنصب:

- (١) ابن السراج، الأصول في النحو ١/٣٢٤.
- (٢) ابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول لوحة ١٠٧، وانظر ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب ٣١٥، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ٢/١٠٩١.
- (٣) ابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول لوحة ١٠٧.
- (٤) ابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول لوحة ١٠٧.
- (٥) انظر ابن يعيش، شرح المفصل ٦/٨٤، ٨٧-٨٨ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/٨ والعُلوي اليمني، الأزهار الصافية لوحة ج ١٣١/٢، والإسفرابي، شرح الفريد ٣٥٠-٣٥١.
- (٦) انظر ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ٢/١٠٨١.
- (٧) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ٢/١٠٨١.
- (٨) انظر القراءة في ابن خالويه، (بدون سنة نشر)، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البيهقي، عن بنشره برجستراسر، دار الهجرة، ص ١٨، وابن عطية الأندلسي، أبا محمد عبد الحق بن غالب (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط ١، دار الكتب العلمية، لبنان، ص ٣٨٨/١.
- (٩) البقرة ٢٨٣.
- (١٠) انظر تفسير البحر المحيط ٢/٣٧٣.

إِنَّ قَلْبَهُ تَمَيُّزٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مُسَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ بِهِ<sup>(١)</sup>، وَنَقَلَ الزَّمخَشَرِيُّ وَغَيْرُهُ قِرَاءَةً ثَانِيَةً عَنِ ابْنِ ابْنِ أَبِي عِبِلَةَ، فَذَكَرَ أَنَّهُ قَرَأَ: (أَتَمَّ قَلْبَهُ)، بِفَتْحِ الهمزةِ وَالشَّاءِ وَالْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الشَّاءِ، جَعَلَهُ فِعْلاً مَاضِيًا، وَ(قَلْبَهُ) بِفَتْحِ البَاءِ نَصْبًا عَلَى المَفْعُولِ بِأَتَمَّ، أَي: جَعَلَهُ أَتَمًا<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ حَمَلَ عَلَى ذَلِكَ النَّصْبِ بِاسْمِ المَفْعُولِ أَيْضًا، قَالُوا: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعْرُوفٍ النَّسَبِ)، قَالَ فِي البَسِيطِ: "الأصلُ: مَعْرُوفٌ نَسَبُهُ، ثُمَّ لَمَّا طَالَ نَقَلُوا الضَّمِيرَ، فَجَعَلُوهُ المَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَصَارَ بَعْدَ رَفْعِهِ الضَّمِيرُ طَالِبًا لِلنَّصْبِ، فَنُصِبَ عَلَى التَّنْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ"<sup>(٣)</sup>.

وَأَرَى أَنَّ التَّرَاكِيْبَ الآتِيَةَ:

١. (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا).

٢. (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ).

٣. (زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ).

تَرَاكِيْبٌ تَحْمِلُ دَلَالَةً وَاحِدَةً، وَهِيَ بَيَانُ الحُسْنِ الَّذِي يَتَحَلَّى بِهِ زَيْدٌ، وَهَذَا مَا يَفْدُمُهُ التَّمْيِيزُ، وَيَكْفِي لَهُ التَّرَكِيْبُ الأوَّلُ، وَهُوَ التَّنْكِيزُ، أَمَا مَا وَرَدَ مِنْ تَعْرِيفِهِ فَأَرَى أَنَّهُ قَدْ جَرَى فِيهِ التَّحْوِيلُ مِنْ خِلَالِ زِيَادَةِ الألفِ وَاللامِ فِي تَرَكِيْبِ.

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ دُخُولَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ جَاءَ رَغْبَةً مِنَ المَتَكَلِّمِ بِتَأَكِيدِ الحُسْنِ الَّذِي يَنْصِفُ بِهِ زَيْدٌ، وَالمُبَالَغَةَ فِي ذَلِكَ؛ وَلِذَلِكَ نَحَلَّتْ الزِّيَادَةُ فِي المَوْضِعِ الَّذِي يُمَيِّزُ هَذَا الحُسْنَ، وَهُوَ الوَجْهَ، وَلَا تَشْكُ أَنَّ الضَّمِيرَ وَالألفَ وَاللامَ عُنُصْرَانِ مِنَ العُنُصُرِ الَّتِي تُدُلُّ عَلَى التَّأَكِيدِ فِي الجُمْلَةِ.

وَقَدْ حَرَجَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ مِنْ قِسْرِيَّةِ القَاعِدَةِ الَّتِي يَتَمَسَّكُ بِهَا البَصْرِيُّونَ، فَمَنَعُوا القَوْلَ بِالتَّمْيِيزِ مُحْتَجِّينَ بِتَعْرِيفِهِ، فَالفَارِسِيُّ أَذْرَكَ أَنَّ الدَّلَالََةَ فِي هَذِهِ التَّرَاكِيْبِ وَاحِدَةٌ، فَذَهَبَ إِلَى القَوْلِ بِزِيَادَةِ الألفِ وَاللامِ، وَلَمَّا زِيدَتِ الألفُ وَاللامُ طُرَأَتْ زِيَادَةُ عَلَى المَعْنَى، فَكُلُّ زِيَادَةٍ فِي المَبْنِيِّ يَتَّبِعُهَا زِيَادَةٌ فِي المَعْنَى، وَالزِّيَادَةُ الَّتِي طُرَأَتْ التَّأَكِيدُ وَالمُبَالَغَةُ، وَهُوَ الصَّوَابُ فِي هَذَا المَوْضِعِ.

وَأَمَّا الضَّمِيرُ فِي التَّرَكِيْبِ الثَّانِي فَهُوَ عُنُصْرٌ مُؤَكِّدٌ رَابِطٌ، وَهُوَ أَيْضًا تَرَكِيْبٌ مُحْوَلٌ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا المَعْنَى ابْنُ هِشَامٍ، إِذْ قَالَ: "فَكَذَلِكَ حَقُّ الصَّفَةِ أَنْ يَجِبَ مَعَهَا الرِّفْعُ، وَلَكِنَّهُمْ قَصَدُوا المُبَالَغَةَ مَعَ الصَّفَةِ، فَحَوَّلُوا الإِسْنَادَ عَنِ الوَجْهِ إِلَى ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِي الصَّفَةِ رَاجِعٍ إِلَى زَيْدٍ"<sup>(٤)</sup>، وَأَرَى أَنَّهُ لَمَّا جَرَى تَحْوِيلُ التَّرَكِيْبِ بِتَغْيِيرِ الحَرَكَةِ الإِعْرَابِيَّةِ، انْتَقَلَتِ الدَّلَالَةُ مِنْ عَمَلِيَّةِ الإِخْبَارِ المَحْضِ إِلَى التَّفْسِيرِ.

(١) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ٧٤٥، وانظر قول مكي في مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ١/٤٦١.

(٢) انظر الكشاف ١/٣٥٧، وتفسير البحر المحيط ٢/٣٧٣.

(٣) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ٢/١٠٨١.

(٤) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب ٣١٥.

الثاني: النَّصْبُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "سَفِهَ نَفْسَهُ"<sup>(١)</sup>، وَقَوْلِهِ: "بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا"<sup>(٢)</sup>، وَنَحْوِهِ.

يَرْتَبِطُ إِعْرَابُ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ بِالسَّأَلَةِ السَّابِقَةِ، فَالْخِلَافُ فِيهِمَا يَتَعَلَّقُ بِتَكْثِيرِ التَّمْيِيزِ وَتَعْرِيفِهِ، وَقَدْ جَرَى مَجْرَاهُمَا قَوْلُهُمْ: (عَيْنُ رَأْيِهِ)، وَ(وَجَعَ بَطْنُهُ)، وَ(أَلَمَ رَأْسُهُ)، وَلَمْ يَتَّفِقِ النَّحَاةُ كَذَلِكَ فِي إِعْرَابِ هَذِهِ التَّرَاكِيِبِ.

وَقَدْ جَاءَ فِي نَصْبِ (نَفْسِهِ)، وَ(مَعِيشَتِهَا) وَنَحْوِهِمَا عِدَّةُ أَقْوَالٍ<sup>(٣)</sup>:

الأول: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وَتَعْرِيفُ التَّمْيِيزِ رَأْيٌ يُسَبِّحُ إِلَى الْكُوفِيَيْنِ وَابْنِ الطَّرَاوَةِ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ رَأْيُ الْفَرَّاءِ<sup>(٥)</sup>، قَالَ: "الْعَرَبُ تُوقِعُ (سَفِهَ) عَلَى (نَفْسِهِ)، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: "بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا"، وَهِيَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ كَالنَّكْرَةِ؛ لِأَنَّهُ مُفَسَّرٌ، وَالْمُفَسَّرُ فِي أَكْثَرِ الْكَلَامِ نَكْرَةٌ"<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ عِنْدَ الرَّمَخَشَرِيِّ شَادٌّ<sup>(٧)</sup>.

وَلَا يَجُوزُ هَذَا الرَّأْيُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، فَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ عِنْدَهُمْ إِلَّا نَكْرَةً<sup>(٨)</sup>، قَالَ الْمَبْرَدُ: "وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ الْوَالِدُ الدَّالُّ عَلَى النَّوْعِ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا كَانَ مَخْصُوصًا، وَإِذَا كَانَ مَنكُورًا كَانَ شَائِعًا فِي نَوْعِهِ"<sup>(٩)</sup>.

الثاني: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، وَهُوَ رَأْيٌ مَنْصُوبٌ إِلَى الْكِسَائِيِّ<sup>(١٠)</sup>، وَنُسِبَ إِلَى بَعْضِهِمْ<sup>(١١)</sup>، وَلَا يُمْكِنُ الْجَزْمُ بِنِسْبَةِ اسْتِعْمَالِ الْكِسَائِيِّ لِهَذَا الْمَصْطَلَحِ إِعْرَابِيًّا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكِسَائِيَّ مِنْ جَيْلِ النَّحَاةِ الْمُعَاَصِرِينَ لِلخَلِيلِ وَسَيَّبُوِيَّةِ، وَلَمْ يَعْهَدْ عَنْهُمْ ذَلِكَ، وَأَرَى أَنَّ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ فِي

(١) البقرة ١٣٠

(٢) القصص ٥٨

(٣) انظر الخلاف في الآية في النحاس، إعراب القرآن ١/٢٦٣، والزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، (بدون سنة نشر)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ٢١٥/١، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ١/١١١، وابن فلاح اليمني، شرح كافية ابن الحاجب ١٢٢١، وأبي حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٢/١٩٣، ٣٨٤/٢، وأبي حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، لبنان/بيروت، ص ٥٦٥/١

(٤) انظر أبا حيّان، ارتشاف الضرب ٢/٣٨٤، والمرادي، ابن أم قاسم، (١٣٩٧هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن سليمان، ط ٢، مكتبة الكليات الأزهرية، ص ١٧٥/٢.

(٥) انظر الفراء، يحيى بن زياد، (١٩٨٣م)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، ط ٣، بيروت، ص ٧٩/١، والنحاس، إعراب القرآن ١/٢٦٣، وأبا حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ١/٥٦٥.

(٦) الفراء، معاني القرآن ١/٧٩.

(٧) انظر الزمخشري، الكشاف ١/٢١٥.

(٨) انظر المبرد، المقتضب ٣/٣٢ والنحاس، إعراب القرآن ١/٢٦٣، وابن فلاح اليمني، شرح كافية ابن الحاجب، ١٢٢١، وأبا حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ١/٥٦٥، وأبا حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٢/٣٨٤ والمرادي، توضيح المقاصد ٢/١٧٥.

(٩) المبرد، المقتضب ٣/٣٢.

(١٠) انظر أبا حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٢/١٩٣، وانظر ٢/٣٨٤.

(١١) انظر أبا حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ١/٥٦٥.

هذا الموضع تعليلٌ للنصب بعد فعلٍ لازم، وخروجٌ من القول بالمفعولية، وهو غيرُ مفعول، وردّه أبو حيان، قال: "وأما كونهُ مسببًا بالمفعول، فذلك عند الجمهور مخصوصٌ بالصفة، ولا يجوزُ في الفعل، تقول: (زيدٌ حسنٌ الوجه)، ولا يجوزُ: (حسنٌ الوجه)، ولا: (يحسنُ الوجه)"<sup>(١)</sup>.

**الثالث:** هو منصوبٌ على أنه مفعولٌ به، وذلك بأحدِ الأوجهِ الآتية:

فيل: يتضمنُ هذا الفعلُ اللازمُ معنى الفعلِ المنعدي، ويعملُ عمله<sup>(٢)</sup>، فهو يُضمَنُ معنى (جهل)، وهذا قولُ الزجاج<sup>(٣)</sup>، ويُضمَنُ معنى (أهلك)، و(أوبق)، وهذا قولُ أبي عبيدة<sup>(٤)</sup>، وضمّنوا (بطرت) معنى (كفرت)<sup>(٥)</sup>، أو (حسرت)<sup>(٦)</sup>.

وقيل: إنَّ (سفه) جرى مجرى (سفه)، وهذا قولُ أهل التأويل<sup>(٧)</sup>، واختيار الأخفش، قال: "وأحسنُ ذلك أن تقول: إنَّ (سفه نفسه) جرت مجرى (سفه) إذ كان الفعلُ غيرَ مُتعدٍّ، وإنما عداهُ إلى (نفسه)، و(رأيه)، وأشباهُ ذلك إنما هو في المعنى نحو: (سفه) إذا لم يتعدَّ"<sup>(٨)</sup>، وهذا اختيارُ أبي حيان: "وأما نصبه على أن يكون مفعولاً به، ويكون الفعلُ يتعدى بنفسه، فهو الذي نختاره؛ لأنَّ تعلقاً والمُبرّد حكياً أنَّ (سفه) بكسر الفاء يتعدى كـ(سفه) بفتح الفاء وشدها، وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة"<sup>(٩)</sup>.

وقيل: هو لغةٌ عن بعض العرب، وهذا مفعولٌ عن يونس بن حبيب<sup>(١٠)</sup>، قال الأَخْفَشُ: "وقال يونس: أراها لغةٌ، ويجوزُ في هذا القول: (سفهت زيدا)، وهو يُشبهه: (عين رأيه)، و(حسرت نفسه)، إلا أن هذا كثير"<sup>(١١)</sup>، ويرى يونسُ أيضاً أن بناءً (فعل) يدلُّ على المبالغة<sup>(١٢)</sup>، وهذا يُشيرُ إلى أن في هذا التركيب شيئاً من التأكيد.

وقيل: هو منصوبٌ بنزع الخافضِ على تقدير (في)، ويُفهمُ هذا من كلام الزجاج، قال في معانيه: "وقال أبو إسحاق: إنَّ (سفه نفسه) بمعنى: سفه في نفسه، إلا أنَّ (في) حُدفت، كما حُدفت

- (١) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ١/٥٦٥.
- (٢) انظر أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٢/٣٨٤، وأبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ١/٥٦٥، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ١/١١١.
- (٣) انظر الزجاج، (١٩٨٣م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١/٢١١.
- (٤) انظر أبا عبيدة، معمر بن المنثى (بدون تاريخ نشر)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ١/٥٦.
- (٥) انظر الرمخسري، الكشف ٣/٤٢٨.
- (٦) انظر أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ٧/١٢١.
- (٧) انظر الأَخْفَشُ، سعيد بن مسعدة، (١٩٨١م)، معاني القرآن، تحقيق: د. فائز فارس، ط ٢، بدون دار نشر، ص ١/٤٨، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/٢٠٩.
- (٨) الأَخْفَشُ، معاني القرآن ١/٤٩.
- (٩) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ١/٥٦٥.
- (١٠) انظر الأَخْفَشُ، معاني القرآن ١/٤٨، و الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/٢٠٩.
- (١١) الأَخْفَشُ، معاني القرآن ١/٤٨.
- (١٢) انظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/٢٠٩.

حُرُوفَ الْجَرِّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ"<sup>(١)</sup>، ونُسِبَ إِلَى الْكِسَائِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ رَأْيُ الْأَخْفَشِ<sup>(٣)</sup>، وَالْمَازِنِيِّ<sup>(٤)</sup>، وَالْمَازِنِيِّ<sup>(٤)</sup>، وَنُسِبَ إِلَى بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ<sup>(٥)</sup>، وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بِقَوْلِهِ: "وَأَمَّا إِسْقَاطُ حَرْفِ الْجَرِّ، وَأَصْلُهُ: مَنْ سَفِهَ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَنْفَاسُ"<sup>(٦)</sup>.

**الرَّابِعُ:** ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّ مَكِّيًّا حَكَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا لِمُؤَكِّدٍ مَحْدُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: سَفِهَ قَوْلُهُ نَفْسَهُ<sup>(٧)</sup>، وَلَمْ أَحْذِهِ فِي مُشْكَلِهِ.

**الخَامِسُ:** هَذَا وَجْهٌ خَصَّوهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: "بَطِرْتَ مَعِيْسَتَهَا"، وَهُوَ النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَيَّامَ مَعِيْسَتِهَا<sup>(٨)</sup>، وَهُوَ رَأْيُ الزَّمَخْشَرِيِّ، قَالَ فِي كَشَافِهِ: "وَأَمَّا عَلَى الظَّرْفِ بِنَفْسِهَا، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ ظَنِّي مُقِيمٌ)، أَوْ بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الزَّمَانِ الْمُضَافِ، أَصْلُهُ: بَطِرْتَ أَيَّامَ مَعِيْسَتِهَا كَ (خُفُوقِ النَّجْمِ)، وَ(مَقْدَمِ الْحَاجِّ)"<sup>(٩)</sup>.

وَأَرَى أَنَّ فِي هَذَا التَّرْكِيْبِ مَا فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ مِنْ مَعْنَى التَّأْكِيدِ، وَفِي آرَاءِ النُّحَاةِ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَقَدْ ذَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ قَوْلًا لِلْكِسَائِيِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَرَى تَحْوِيلٌ فِي هَذَا التَّرْكِيْبِ، قَالَ: "وَرَوَى الْفَرَاءُ عَنِ الْكِسَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يُقَالُ: (رَشِدْتَ أَمْرَكَ)، وَ(بَطِرْتَ عَيْشَكَ)، وَ(غَيْبْتَ رَأْيَكَ)، قَالَ: أَوْفَعَتْ الْعَرَبُ هَذِهِ الْأَفْعَالَ عَلَى هَذِهِ الْمَعَارِفِ الَّتِي خَرَجَتْ مُفَسَّرَةً لِتَحْوِيلِ الْفِعْلِ عَلَيْهَا، وَهُوَ لَهَا، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى: بَطِرْتَ مَعِيْسَتَهَا، وَكَذَلِكَ أَخَوَاتُهَا"<sup>(١٠)</sup>.

فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّحْوِيلُ اللَّفْظِيُّ بِتَغْيِيرِ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ قَدْ تَبَعَهُ تَحْوِيلٌ فِي دَلَالَةِ الْكَلِمَةِ فِي التَّرْكِيْبِ، فَانْتَقَلَتِ الدَّلَالَةُ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ إِلَى التَّفْسِيرِيَّةِ، وَقَدْ زَادَتْ فِي هَذَا التَّرْكِيْبِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ وَالتَّأْكِيدِ، وَهَذَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ يُونُسَ.

- (١) الزَّجَّاجُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ٢١٠/١.
- (٢) النَّحَّاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ ٢٦٣/١.
- (٣) الْأَخْفَشُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٤٨/١. وَانظُرْ ابْنَ عَطِيَّةِ الْأَنْدَلُسِيِّ، الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ ٢٩٣/٤ وَأَبَا حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ، تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ١٢١/٧.
- (٤) مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٥٤٦/٢.
- (٥) انظُرْ أَبَا حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ، تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٥٦٥/١.
- (٦) أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ، تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٥٦٥/١.
- (٧) أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ، تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٥٦٥/١.
- (٨) انظُرْ الزَّمَخْشَرِيَّ، الْكَشَافُ ٤٢٨/٣، وَأَبَا حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ، تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ١٢١/٧.
- (٩) الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكَشَافُ ٤٢٨/٣.
- (١٠) الْأَزْهَرِيُّ، أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، (٢٠٠١م)، تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ عَوْضُ مَرْعَبُ، ط١، دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ، ص ٢٢٨/١٣، وَانظُرْ أَبَا حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ، ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٩٣/٢.

الثالث: إعراب قوله تعالى: "بالأخسرين أعمالاً"<sup>(١)</sup>.

وقد مرّ الحديث عن الخلاف في إعراب (أعمالاً)، والأقرب عندي أنه تمييز، كما صوّبه ابن هشام<sup>(٢)</sup>، وهو إعراب كثير من النحاة<sup>(٣)</sup>، كما ذكرت سابقاً.

الرابع: النصب في قولك: (لئن غدوة).

يرى النحاة أنّ الأصل في (غدوة) أن لا يكون منصوباً، ولكن (لئن) لم تعمل النصب إلا في (غدوة)، قال سيبويه: "كما أنّ (لئن) لها في (غدوة) حال ليست في غيرها، فنصب بها، كأنه الحقّ التثوين في لغة من قال: لئ"<sup>(٤)</sup>، ونصبوا بـ(لئن) تشبيهاً للتثوين الموجودة فيها بالتثوين في (ضارب)، قال ابن جني: "وجه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل التثوين، وذلك لأنه يقال: (لئن)، و(لئن) يضمّ الدال ونحها، فلما اختلفت الحركات قبل التثوين شابهت التثوين، وشابهت الحركات قبلها باختلافهما حركات الإعراب في نحو: (هذا ضارب زيداً)، و(رأيت ضارباً زيداً)؛ ولأنهم قد حذفوا التثوين، فقالوا: (لئ غدوة) كما يحذف التثوين تارةً ويثبت أخرى"<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر النحاة في نصب (غدوة) وجهين<sup>(٦)</sup>:

الأول: النصب على التمييز.

الثاني: النصب على التشبيه بالمفعول.

ويبدو لي واضحاً أنّ القول بالتشبيه بالمفعول جاء تعليلاً لعمل (لئن) النصب في (غدوة)، وقد أتضح لي ذلك من خلال نص ابن جني، حيث جاء في أول نصّه تشبيهاً بالمنصوب على التمييز، قال: "والجواب أنهم شبهوا التثوين في (لئن) بالتثوين في (ضارب)، فنصبوا (غدوة) تشبيهاً بالميمز، نحو: (عندي رافود خلا)، و(جبة صوقاً)"<sup>(٧)</sup>، ثم إنه بعد أن عرض وجه المشابهة المشابهة بين التثوين في (لئن) والتثوين في (ضارب) ذكر أنه نصب تشبيهاً بالمفعول، قال: "فلما أشبهت التثوين من حيث ذكرنا انصببت (غدوة) تشبيهاً بالمفعول"<sup>(٨)</sup>، كما جاء عن بعضهم بعضهم أنّ النصب على التشبيه بالمفعول؛ لشبهه (لئن) باسم الفاعل في ثبوت نونها تارةً، وحذفها

(١) الكهف ١٠٣

(٢) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ٧٠٦.

(٣) انظر المبرد، المقتضب ٤/١٦٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٦٣، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ٤٤٨.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/٢١٠.

(٥) ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢/٤٢٠.

(٦) انظر الوجهين في الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/٢٦٣، والأزهري، التصريح ٢/٤٧٠.

(٧) ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢/٤٢٠.

(٨) ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢/٤٢٣.

أخرى<sup>(١)</sup>، فنُصِصَ النُّحَاةَ وَاصِحَةً فِي أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ النُّحَاةَ الْأَوَائِلُ بِهَذَا الْمُصْطَلَحِ (المُسْتَبَه بِالْمَفْعُولِ) لِغَايَةِ إِعْرَابِيَّةٍ، وَإِنَّمَا جَاءَ لِغَايَةِ تَعْلِيلِيَّةٍ، أَوْ وَصْفِيَّةٍ.

**الخامس: المتعجب منه في صيغة (ما أفعل).**

اختلف النُّحَاةُ البَصْرِيُّونَ وَالْكُوفِيُّونَ فِي مَا هِيَ (أفعل) فِي التَّعْجِبِ، فَالْبَصْرِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّ (أفعل) فِعْلٌ، وَيَذَهَبُ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ تَفْضِيلٌ<sup>(٢)</sup>، وَبُنِيَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ خِلَافٌ آخَرٌ يَتَعَلَّقُ فِي إِعْرَابِ الْأَسْمِ الْمَنْصُوبِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ، فَكَانَ لَهُمْ فِيهِ ثَلَاثَةُ آرَاءٍ، هِيَ:

**الأول:** يَرَى الْبَصْرِيُّونَ أَنَّ الْأَسْمَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، فـ (أفعل) عِنْدَهُمْ فِعْلٌ، وَقَدْ وَقَعَ الْفِعْلُ عَلَى هَذَا الْأَسْمِ، فَالتَّقْدِيرُ الْمَفْهُومُ: شَيْءٌ حَسَنٌ زَيْدًا، أَوْ شَيْءٌ أَحْسَنُ زَيْدًا، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ (زَيْدًا) مَفْعُولٌ بِهِ لِلْفِعْلِ<sup>(٣)</sup>، وَأَخَذَ بِهَذَا الرَّأْيِ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٤)</sup>.

**الثاني:** الْمَشْهُورُ مِنْ آرَاءِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ (أَحْسَنَ) لَيْسَ فِعْلًا، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ تَفْضِيلٌ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا فَالْمَنْصُوبُ لَيْسَ مَفْعُولًا، فَلَيْسَ هُنَاكَ فِعْلٌ يَقَعُ عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي حَقِيقَتِهِ صِفَةٌ لِلْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُمْ: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ غَيْرِهِ، فَأَشْبَهَ التَّنْصَابُ (زَيْدًا) التَّنْصَابَ الْوَجْهِيَّ فِي: (زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهِيَّ)، فـ (زَيْدًا) عِنْدَهُمْ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ<sup>(٥)</sup>.

**الثالث:** قِيلَ عَنِ الْفَرَّاءِ: التَّنْصَابُ (زَيْدًا) بِـ (أفعل) قَرَفًا بَيْنَ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ، فَالْأَصْلُ: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ غَيْرِهِ، فَأَتُوا بِـ (مَا)، فَقَالُوا: (مَا أَحْسَنَ) عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِفْهَامِ، وَتَقَلُّوا الصِّفَةَ مِنْ (زَيْدًا) إِلَى ضَمِيرِ (مَا)، فَانْتَصَبَ (زَيْدًا) لِلْفَرْقِ<sup>(٦)</sup>.

وَأَرَى أَنَّ النُّحَاةَ قَدْ عَمِلُوا عَلَى تَفْقِيْطِ هَذَا التَّرْكِيبِ إِلَى جُزْئِيَّاتٍ صَغِيرَةٍ، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَنْظُرَ النُّحَاةُ إِلَى هَذَا التَّرْكِيبِ بِصِفَتِهِ كَثَلَةٌ مُتْرَابَةٌ، فَهُوَ تَرْكِيبٌ اِنْفِعَالِيٌّ مَسْكُوكٌ يَقُومُ عَلَى تَرْتِيبِ مُعَيَّنٍ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَنْهُ، وَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى الْمَثَلِ، وَأَرَى أَنَّهُ يَحْمِلُ دَلَالَتَهُ عَلَى التَّعْجِبِ مِنْ خِلَالِ هَذَا التَّرْتِيبِ، وَأَمَّا النَّظَرُ إِلَى جُزْئِيَّاتِ التَّرْكِيبِ فَأَرَى أَنَّهُ يُفْقِدُهُ دَلَالَتَهُ وَوَضِيقَتَهُ الَّتِي وَجَدَ مِنْ أَجْلِهَا.

(١) انظر التصريح ٤٧/٢.

(٢) انظر الخلاف في الأنباري، الإنصاف ١/٢٦٦، وابن يعيش، شرح المفصل ٧/١٤٣، وأبي حيان، الارتشاف ٣/٣٤.

(٣) انظر رأي البصريين في ابن عقيل، المساعد ٢/١٤٧، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك ٣/٢٥٢ وأبي حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ١/٦٦٩، والأزهري، التصريح ٢/٨٧، والعلوي اليمني، الأزهار لوحة ٢/٢٠٠.

(٤) انظر التسهيل ١٣٠، ومجالس ثعلب ٢٧٣.

(٥) انظر رأيهم في أبي حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ١/٦٦٩ وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك ٣/٢٥٢، والأزهري، التصريح ٢/٨٨، والسيوطي، الهمع ٥/٥٥، والعلوي اليمني، الأزهار لوحة ٢/٢٠١ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/١٨.

(٦) انظر ابن عقيل، المساعد ٢/١٤٧.



وأرى أنّ هذا التركيب لا يمكنُ وضعه في إطار الجملة الاسميّة أو الفعلية، وهو نمط آخر من أنماط الجملة، أساسه الأفعال والتأثر، ويرى السامرائي أنّه فعلٌ من الأفعال الخاصّة غير المتصرّفة التي جاء بناؤها لتكون مادّةً صالحّة للإعراب عن التعجب، وهو لا يقبلُ علامات الأفعال، وذلك لانصرافه عن عناصر الفعلية، وهي الدلالة على الحدث، ودلائلها على الزمان<sup>(١)</sup>.

ويرى د. تمام حسان أيضًا أنّ هذا الأسلوب لا يقبلُ الدخول في جدولٍ إسناديّ، كما تدخل الأفعال، ولا في جدولٍ تصريفيّ كما تدخل الأفعال والصفات، ولا في جدولٍ إصاقيّ؛ لأنها صيغة في تركيبٍ جديدٍ، أصبحت مسكوكة ثابتة تُعبر عن الأفعال والدهشة<sup>(٢)</sup>.

فالذي أراه أنّ تركيب (ما أحسن السماء) كئله لغويّة واحدة، لا يمكنُ فيه الدلالة على التعجب بالاستعناء عن عنصرٍ منه، وأرى أنّ الاسم المنصوب متعجبٌ منه، والحركة الإعرابية فيه ليست أثرًا لعاملٍ، وإنما هي أثرٌ من آثار المعنى، ومن الأدلة على ذلك ما يطرحه النحاة كثيرًا في كتبهم في الفرق بين:

مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!

مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ؟

مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ.

فالمعاني في الجمل الثلاثة مختلفّة، فالمعنى في الأولى تعجبٌ، وفي الثانية استيفهامٌ، وفي الثالثة نفى، والذي ميّز هذه المعاني هو الحركة الإعرابية.

#### السادس: التكررة المنصوبة في أسلوب المدح والذم

يرى النحاة أنّ في قولهم: (نعم رجلًا زيدٌ) ضميرًا في محلّ رفع فاعلٍ لفعل المدح، وهو من الإضمار قبل الذكر، والمضمر في الجملة عندهم هو (الرجل)، واستُعني عنه بالتكررة المنصوبة، وقد أجاز المبرّد إظهار هذا الفاعل على سبيل التوكيد، قال في المفتضّب: "واعلم أنّك إذا قلت: (نعم الرجل رجلًا زيدٌ)، فقولك: (رجلًا) توكيدٌ؛ لأنه مُستعنى عنه بذكر الرجل أولًا"<sup>(٣)</sup>، وبناءً على ذلك فإنّ للنحاة في نصب التكررة في قولك: (نعم رجلًا زيدٌ)، أو (بئس غلامًا بكرٌ) قولين<sup>(٤)</sup>:

الأول: النصب على التمييز.

والثاني: النصب على التشبيه بالمفعول.

(١) انظر السامرائي، د. إبراهيم، (١٩٨٣م)، الفعل، زمانه وأبنيته، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٧٣.

(٢) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ١١٤.

(٣) المفتضّب ١٥٠/٢.

(٤) انظر هذين القولين في الوراق، علل النحو ٢٩٣، وابن يعيش، شرح المفصل ١٣١/٧.

أما القول بالتمييز فلأن المضمَر قبل الذكر، فصار كالمُبهم، ولزمه تفسيرٌ، فجاءت هذه التكررة تفسيراً له، قال ابن يعيـش: "فلزم تفسيره بالتكررة؛ ليكون هذا التفسير في تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له"<sup>(١)</sup>، وأما القول بالتشبيه بالمفعول فلم يقل به بعضهم إلا بسبب إضمارهم للفاعل قبل ذكره<sup>(٢)</sup>، فإضمارُ الفاعل يعني أن النصب جاء بعد تمام الكلام (الفعل والفاعل)، فالمنصوب ليس مفعولاً حقيقياً؛ لأن الفعل غير متعد.

وأرى أن القول بالتمييز رأي كثير من النحاة، ولم أجد إعراب هذا المنصوب بالتشبيه بالمفعول إلا عند الوراق وابن يعيـش، ويلاحظ ارتباط هذا الإعراب بالتمييز، فإذا رأيت القول بالتمييز رأيت القول بالتشبيه بالمفعول، وأرى أن من قال بالتشبيه بالمفعول لم يفرق بين الوصف والإعراب، فالتمييز عند النحاة من المشتبهات بالمفعول وصفاً.

#### السابع: نصب (زيد) في قولك: (الضارب زيدا).

قد مر الحديث في هذه المسألة، والقول بالتشبيه بالمفعول قولٌ نُسب إلى الأخفش، قال في الارتشاف: "ذهب الأخفش إلى أنه لا يعمل، وأن (أل) ليست موصولة، بل هي معرفة كهي في الغلام والرجل، وأن ما انتصب بعده ليس مفعولاً بل هو منتصب على التشبيه بالمفعول به"<sup>(٣)</sup>، ونسب هذا الإعراب إلى سيبويه في ابن يعيـش، والقول بالمفعولية إلى الأخفش<sup>(٤)</sup>.

وظهر جلياً أن سيبويه لم يستعمل هذا المصطلح إعراباً، وأنه أعرب المنصوب مفعولاً به إعراباً صريحاً، وأرى أن النقل عن الأخفش أيضاً لم يكن صحيحاً، فقد صرح في كتابه في هذه المسألة بأن العمل عمل الفعل، قال: "لأن الأصل في قولك: (الضاربان) إثبات النون؛ لأن معناه وإعماله مثل معنى (الذي فعل) وإعماله"<sup>(٥)</sup>.

#### الثامن: نصب الظرف في الاتساع على التشبيه بالمفعول.

ذكر في نصب الظرف على الاتساع عدة مسائل، هي:

**الأولى:** نقل في الارتشاف نصب الظرف على التشبيه بالمفعول عند الكوفيين، قال: "تقول: (سرت الصيف)، و(انطلقت الصيف)، و(اليوم)، و(الليلة)، و(يوم الجمعة)، و(ليلة السبت) على حسب الفعل المفتحي اتصالاً أو غير اتصال، نحو: (سرت)، و(لقيته)، و(صمت)، وما كان العمل في جميعه انتصب ظرفاً على مذهب البصريين، ومشبهاً بالمفعول على مذهب الكوفيين،

(١) ابن يعيـش، شرح المفصل ١٣١/٧.

(٢) ابن يعيـش، شرح المفصل ١٣١/٧.

(٣) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ١٨٥/٣. وأرى أن الصواب: (التشبيه بالمفعول) وليس (التشبيه بالمفعول).

(٤) انظر ابن يعيـش، شرح المفصل ٧٧/٦.

(٥) الأخفش، معاني القرآن ٨٤/١.

فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ دُخُولُ (فِي) عَلَيْهِ، لَا تَقُولُ: (صُمْتُ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ)، وَلَا: (يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ) (١).

**الثَّانِيَّةُ:** أَجَازُوا فِي نَصَبِ (فَرَسَخَيْنِ) فِي قَوْلِكَ: (سَيَّرَ بَزِيدٌ يَوْمَانَ فَرَسَخَيْنِ) النَّصْبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، وَكَذَلِكَ أَجَازُوا نَصَبَ (يَوْمَيْنِ) فِي قَوْلِكَ: (سَيَّرَ بَزِيدٌ يَوْمَيْنِ فَرَسَخَيْنِ) تَشْبِيهًا بِالْمَفْعُولِ، قَالَ فِي الْبَسِيطِ: "نَصَبُ الْيَوْمَيْنِ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَلَى الظَّرْفِ، وَعَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِتْسَاعِ" (٢).

**الثَّالِثَةُ:** نَصَبُ ضَمِيرِ ظَرْفِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ إِذَا تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ، قَالَ فِي الْمُقَرَّبِ: "وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى ضَمِيرِ ظَرْفِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مُطْلَقًا إِلَّا بِوَاسِطَةٍ (فِي)، إِلَّا أَنْ يُسَعَّ فِي الظَّرْفِ فَتَنْصِبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، فَإِنَّ الْفِعْلَ إِذْ ذَاكَ يَصِلُ إِلَى ضَمِيرِهِ بِنَفْسِهِ" (٣)، وَجَعَلُوا مِنْهُ نَصَبَ الضَّمِيرِ فِي (شَهَدَانَهُ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

وَيَوْمَ شَهَدَانَهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلَ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٤)

أَجَازَ اللُّحَاةُ الْإِتْسَاعَ فِي الظَّرْفِ، وَلَمْ يُجِزُوا ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ مَحْدُودَةٍ، قَالَ ابْنُ جَنِّي: "لَأَنَّ الظَّرْفَ يَجُوزُ فِيهِ مِنَ الْإِتْسَاعِ مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ" (٥)، وَالتَّوَسُّعُ "جَعَلَ الظَّرْفَ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ، فَيَسُوغُ حِينَئِذٍ إِضْمَارَهُ غَيْرَ مَفْرُوعٍ بِـ(فِي) نَحْوُ: (الْيَوْمَ سِرَّتُهُ)" (٦).

وَيُلَاحَظُ أَنَّ بَعْضَ اللُّحَاةِ قَدْ صَرَّحَ أَنَّ التَّوَسُّعَ فِي الظَّرْفِ يَعْنِي نَصَبَهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ مُطْلَقًا، قَالَ: "وَسَبَبُهُ أَنَّ جَعَلَ الظَّرْفَ مُتَسَعًا فِيهِ إِثْمًا هُوَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ" (٧)، وَقَالَ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ: "لَا يُتَوَسَّعُ فِي الظَّرْفِ؛ إِذْ كَانَ عَامِلُهُ حَرْفًا أَوْ اسْمًا جَامِدًا بِإِجْمَاعِهِمْ؛ لِأَنَّ

- (١) أَبُو حَيَّانِ الْأَنْدَلِسِيُّ، ارْتِشَافَ الضَّرْبِ ٢٣١-٢٣٢، وَاَنْظَرَ ٢٧٠/٢.
- (٢) ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ، الْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ ٩٨٠/٢ وَاَنْظَرَ ٩٧٩-٩٨٠.
- (٣) ابْنُ عَصْفُورِ الْإِشْبِيلِيِّ، (١٩٧١)، الْمَقْرَبُ، تَحْقِيقُ: أَحْمَدُ الْجَوَارِي وَعَبْدُ اللَّهِ الْجَبُورِي، وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ، لَجْنَةُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ، مَطْبَعَةُ الْعَانِي، بَغْدَادَ، ص ١٦٤.
- (٤) نُصِبَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ فِي سَبْيُوِيهِ، الْكِتَابُ ١/١٧٨، وَابْنُ يَعِيشَ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٤٦/٢، وَابْنُ مَنْظُورٍ، مُحَمَّدُ بْنُ مَكْرَمِ الْأَفْرِيقِيِّ الْمَصْرِيِّ، لِسَانُ الْعَرَبِ، دَارُ صَادِرٍ - بَيْرُوتَ. (جَزِي)، وَالتَّشْنِيقِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ الْأَمِينِ، الدَّرَرُ اللَّوَامِعُ عَلَى هَمْعِ الْهَوَامِعِ شَرْحُ جَمَلِ الْجَوَامِعِ فِي الْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، ط ٢، بَيْرُوتَ ١٩٩٤م، ٩٦/٣، وَانْظُرِ الْبَيْتَ غَيْرَ مَنْسُوبٍ فِي الْمَبْرَدِ، الْمَقْتَضِبُ ١٠٥/٣، وَالزَّمْخَشَرِيُّ، الْمَفْصَلُ ٨٢، وَالزَّمْخَشَرِيُّ، الْكَشَافُ ٤٠٣/٢، وَابْنُ عَطِيَّةِ الْأَنْدَلِسِيِّ، الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ ٧٠/١، وَأَبِي حَيَّانِ الْأَنْدَلِسِيِّ، تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٢٦١/٥، وَابْنُ هَشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، مَغْنِي اللَّيْبِيبِ ٦٥٤، وَالْوَرَّاقُ، عَلَلِ النَّحْوِ ٢٨٢، وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ الضَّمِيرِ فِي (شَهَدَانَهُ) مَفْعُولًا بِهِ أَوْ مُشَبَّهًا بِالْمَفْعُولِ فِي الْإِتْسَاعِ.
- (٥) ابْنُ جَنِّي، أَبُو الْفَتْحِ عَثْمَانُ، (بِدُونِ سَنَةِ نَشْرِ)، الْخِصَائِصُ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ عَلِي النِّجَارِ، عَالِمُ الْكُتُبِ، بَيْرُوتَ، ص ٢٠/٢.
- (٦) النِّسْبِيُّ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ ١٦٦/٣.
- (٧) ابْنُ الْحَاجِبِ، الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٥٤/٢.

التوسع فيه تشبيهه بالمفعول به<sup>(١)</sup>، كما صرح بعضهم أنه منصوب على الظرف في مواضع كان فيها الفعل لازماً، وفي أخرى هو مفعول به، وذلك إن كان الفعل متعدباً، وذلك كما في الشاهد الشعري<sup>(٢)</sup>.

وأرى أنه لا حاجة إلى القول بالتشبيه بالمفعول في هذه المواضع، فالدلالة على الظرفية بيّنة في الموضعين الأولين، ولا حاجة إلى تقدير (في) حتى يكون ظرفاً، ويبدو لي أن المبالغة في القول بنظرية العامل هي السبب في وجود هذا المصطلح إعرابياً، ويشير إلى ذلك ما ذكر في الموضع الأول، أما الموضع الثالث فالدلالة على المفعولية أيضاً واضحة، فالفعل متعدب، ولا يتم المعنى إلا بذكر المفعول، ولا يتعارض ذلك مع فهم معنى آخر، وهو: (ويوم شهدنا فيه)، فكأننا بحاجة كبيرة لتقدير (في) كي نفهم معنى البيت، ألا يكون معنى التركيب تاماً إذا قلنا: (شهدنا اليوم) دون تأويل وتقدير.

### التاسع: نصب (الأول فالأول)

نقل في الارتشاف أن الأخفش ذهب إلى أن (الأول فالأول) ليس حالا، وإنما هو مشبهة بالمفعول، قال: "وذهب المبرّد والسيرافي إلى أن (أل) في قوله: (الأول فالأول) معرفة لا زائدة، وذهب يونس إلى أنه حال بنفسه، وهو معرفة، وحكي أن العرب تقول: (قام زيد أخاك)، (وهذا زيد سيد الناس)، وذهب الأخفش إلى أنه ليس حالا، بل انصب على أنه مشبهة بالمفعول"<sup>(٣)</sup>.

ولم أر عند النحاة من ذكر أن تعريف الحال يجعله مشبهة بالمفعول، فلا يمكن أن يصلح وفوخ الفعل بتعديبه إلى الحال مجازاً أو حقيقة؛ وذلك لأن الحال جاء للدلالة على معنى الحالية، وهذا المعنى يختلف عن معنى المفعولية حقيقة أو مجازاً.

وقد بحثت في معاني الأخفش عن هذا المصطلح الإعرابي فلم أجده، وقد وجدت لعنه في معانيه لا تختلف عن لغة سيبويه الوصفية، ولعل ما يبين ذلك قوله: "وانصب (ذهبا) كما تقول: (لي مثلك رجلاً)، أي: لي مثلك من الرجال، وذلك لأنك شغلت الإضافة بالاسم الذي دون الذهب، وهو الأرض، ثم جاء الذهب، وهو غيرهما، فانتصب كما ينتصب المفعول إذا جاء بعد الفاعل، وهكذا تفسير الحال؛ لأنك إذا قلت: (جاء عبدالله ركباً) فقد شغلت الفعل بـ (عبدالله)، وليس (راكب) من صفة؛ لأن هذا نكرة، وهذا معرفة، وإنما جئت به لتجعله اسماً للحال التي جاء فيها، فهكذا تفسيره، وتفسير: (هذا أحسن منك وجهاً)؛ لأن الوجه غير الكاف التي وقعت عليها (من)، و(أحسن) في اللفظ إنما هو الذي تفضله، فالوجه غير ذنك في اللفظ، فلما جاء بعدهما، وهو غيرهما انتصب انتصاب المفعول به بعد الفاعل"<sup>(٤)</sup>.

(١) السيوطي، الأشباه والتظائر ٢٢/١.

(٢) انظر المصادر التي ذكرت في الشاهد الشعري.

(٣) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٣٣٩/٢.

(٤) الأخفش، معاني القرآن ٢٠٩/١.

فَهَلْ يُفْهَمُ مِنْ هَذِهِ الْمُشَابَهَةِ أَنَّ التَّمْيِيزَ يُعْرَبُ مُسَبَّهًا بِالْمَفْعُولِ؟! أَوْ يُفْهَمُ أَنَّ الْمُشَابَهَةَ بَيْنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ وَالمَفْعُولِ بِهِ جَعَلَتْ الْحَالَ مُسَبَّهًا بِالْمَفْعُولِ، أَوْ تَمْيِيزًا؟! أَرَى أَنَّ اللُّغَةَ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا الْأَخْفَشُ فِي تَشْبِيهَاتِهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَوَائِلَ النُّحَاةِ أَرَادُوا مِنْ هَذِهِ الْمُشَابَهَةِ وَصْفَ التَّرْكِيْبِ، وَذَلِكَ تَقْرِيْبًا لِلْفِكْرَةِ مِنْ أَذْهَانِ الْمُتَعَلِّمِينَ.

#### العاشِرُ: النَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْفِعْلِ اللَّازِمِ

اِحْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي الْمَنْصُوبِ بَعْدَ الْفِعْلِ اللَّازِمِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: (حَسُنَ وَجْهَهُ)، بِالنَّصْبِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مَا يُؤَيِّدُ نَصْبَهُ، وَهُوَ: "أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ"<sup>(١)</sup> بِنَّصْبِ الدَّمَاءِ، وَكَانَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ عِدَّةُ آرَاءٍ، هِيَ:

**الأوَّلُ:** النَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ<sup>(٢)</sup>، وَنَسَبَ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ أَجَازُوا النَّصْبَ قِيَاسًا عَلَى تَشْبِيهِ الصِّفَةِ الْمُسَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّيِّ، نَحْوُ: (زَيْدٌ تَقَفَا الشَّحْمَ)<sup>(٤)</sup>، قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ: "إِنَّ الْأَصْلَ: كَانَتْ امْرَأَةٌ تُهْرَاقُ دِمَاؤَهَا، فُقِيلَ الضَّمِيرُ إِلَى الْفِعْلِ كَمَا نُقِلَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ. صَارَ الضَّمِيرُ مَرْفُوعًا بِالْفِعْلِ، فَصَارَ قَدْ أَخَذَ مَرْفُوعَهُ، وَطَلَبَ بَعْدَ ذَلِكَ مَحَلًّا، فَأَشْبَهَ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيِّ، فَقَالُوا تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ"<sup>(٥)</sup>.

**الثَّانِي:** مَنَعَ أَبُو عَلِيٍّ الشُّلُوبِيْنَ<sup>(٦)</sup> وَابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ<sup>(٧)</sup> النَّصْبَ، نَقَلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ: "إِنَّ الْقِيَاسَ الْقِيَاسَ هَذَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ، لَا فِي الصِّفَاتِ، وَلَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَلَوْلَا السَّمَاغُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ مَا ارْتَكَبَ، فَحَقُّهُ أَلَّا يُقَالَ إِلَّا حَيْثُ ثَبِتَ عَنِ الْعَرَبِ بِمَا لَا يُمَكِّنُ تَأْوِيلَهُ"<sup>(٨)</sup>، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: "وَهُوَ

(١) الحديث في أبي داود السجستاني الأزدي، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ص ٧١/١: "عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستنققت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: لئنظر عذة الليالي والتأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قيل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر، فإذا خلقت ذلك، فلتغتسل، ثم لستنقير بتوب ثم لتصل فيه"، وانظر الحديث في البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، (١٤١٤ - ١٩٩٤م)، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ص ٣٣٣/١.

(٢) انظر هذا الرأي في ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ١٠٨٣/٢، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ٥٩٩، والسيوطي، همع الهوامع ١٦/٥.

(٣) انظر أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٢٥٤/٣، والسيوطي، همع الهوامع ١٦/٥.

(٤) انظر ابن أبي الربيع، البسيط ١٠٨٣/٢، والسيوطي، همع الهوامع ١٦/٥.

(٥) ابن أبي الربيع، البسيط ١٠٨٣/٢.

(٦) انظر ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ١٠٨٤/٢، وأبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٢٥٤/٣، والسيوطي، همع الهوامع ١٦/٥.

(٧) انظر ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ١٠٨٤/٢.

(٨) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ١٠٨٤/٢.

الصحيح؛ إذ لم يثبت من لسان العرب<sup>(١)</sup>، وتأولوا ما استدل به من الحديث الشريف على إسقاط حرف الجر، وأن الأصل: (تهراق بالدماء)<sup>(٢)</sup>.

**الثالث:** النصب على المفعولية<sup>(٣)</sup>، قيل: التقدير: يهريق الله الدماء منها، فأضمر بعضهم الفعل المتعدّي (يهريق)<sup>(٤)</sup>، وبعضهم يرى أنه ليس مضمراً وإنما الأصل عنده (تهريق) ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً<sup>(٥)</sup>.

**الرابع:** النصب على التمييز<sup>(٦)</sup>، وهو رأي الكوفيين<sup>(٧)</sup>، وذهب إليه الفارسي بزيادة اللام<sup>(٨)</sup>، وأخذ به ابن الحاجب<sup>(٩)</sup>، وابن هشام<sup>(١٠)</sup>، قال ابن الحاجب: "ويجوز أن يكون منصوباً على التمييز، وإن كان معرفة، كما ينصب مثل قولك: (هذ مهراقه الدماء)، وهو كقولك: (زيد حسن الوجه)"<sup>(١١)</sup>.

وأرى أن الوجه في هذه المسألة ما قيل في قولك: (زيد حسن الوجه)، وهو النصب على التمييز، وزيادة اللام، وهذا رأي الكوفيين، وتوجيه الفارسي، والدلالة في الحديث النبوي تؤكد ذلك، فاللام الزائدة تدل على التوكيد، ويفهم من الحديث التأكيد على أن الذي يراق منها هو الدم، كما أن الموضع في الحديث يحتاج إلى التبيين والتفسير، وقد مر توجيه هذه المسألة سابقاً.

### خاتمة

ظهر جلياً أن هناك خلطاً في استعمال مصطلح (التشبيه بالمفعول)، ومما يدل على هذا الخلط تباين أقوال النحاة في تحديده، ولم يعرف إن كان تحديدهم للحالة الوصفية التعليلية، أو للحالة الإعرابية، ولذلك ذهب كثير من النحاة إلى نسبة هذا الإعراب إلى سيبويه، وقد بينت أن سيبويه لم يرد إلا وصف التركيب، وأن هذه النسبة كانت منبئة على منابته عقدها بين تركيبين، وأرى أن الاختلاف في تفسير هذا المصطلح يدل على أن أفهام النحاة مختلفة في فهم التراكيب اللغوية التي استعمل فيها وتوجيهها.

- (١) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٢٥٤/٣.
- (٢) انظر ابن أبي الربيع البسيط في شرح الجمل ١٠٨٤/٢، والسيوطي، همع الهوامع ١٦/٥.
- (٣) انظر هذا الرأي في ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ٥٩٩، والسيوطي، همع الهوامع ١٦/٥.
- (٤) انظر السيوطي، همع الهوامع ١٦/٥.
- (٥) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ٥٩٩.
- (٦) انظر هذا الرأي في ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ١٠٨٣/٢، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ٥٩٩.
- (٧) انظر ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ١٠٨٣/٢.
- (٨) انظر ابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول لوحة ١٠٧.
- (٩) انظر ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر قدادة، ط١، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان، ص ٧٨٩/٢.
- (١٠) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ٥٩٩.
- (١١) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب ٧٨٩/٢.

وليس يخفى أن الإعراب والوصف يلتقيان عند النحاة، فكثير من مصطلحاتهم الإعرابية وصفيّة تفسيريّة، وهذا واضح من مصطلحات سيبويه، فالرغبة في الوصف الدقيق للحالة الإعرابية جعله يطيل في وضع الأبواب النحوية في كتابه، وأرى أن كل مصطلح إعرابي عند النحاة هو وصف للحالة الإعرابية ولا ينعكس ذلك، فليس كل وصف إعراباً، وأرى أن هذا عامل من عوامل وجود هذا الخلط في استعمال المصطلح، فالمتأخرون كانوا يرون أن تلك التشبيهات التي يعقدها سيبويه أو غيره من النحاة إعراباً.

وقد بان أيضاً أثر التأويل والتقدير في وجود هذا المصطلح الإعرابي، فليس من الضرورة واللزوم تقدير (في) في التركيب حتى يكون النصب على الظرفية مقبولاً، فإن لم يقبل تقدير (في) نصب على التشبيه بالمفعول، وذلك نحو قولك: (سرت الصيف)، والنظر إلى تأويلات النحاة في أسلوب التعجب يدرك أن اختلاف النحاة في فهم التركيب سبب في خلافهم في ماهية (أفعل) في التعجب، ثم إنه يدرك أثر هذا الخلاف في إعراب الكوفيين، ونصبه على التشبيه بالمفعول، وأرى أن تأويلات النحاة التي مرت في هذه الدراسة تدل على أن النحاة يذهبون إلى التأويل إذا وجدوا تركيباً يخالف قواعدهم التي وضعوها، فيقومون بهذه التأويلات بإخراج النص عن المعنى الظاهر له إلى معنى آخر يتناسب مع هذه القواعد.

ويبدو ظاهراً أيضاً أن قسرية القاعدة النحوية عند البصريين عامل من عوامل وجود هذا المصطلح الإعرابي، فهم يصرون على تكثير التمييز، وأكثر المسائل التي ردت تتردد بين التمييز المعرف والتشبيه بالمفعول، فالبصريون يذهبون إلى التشبيه بالمفعول لأن القاعدة النحوية تقتضي أن يكون التمييز نكرة، فإن جاء دالاً على التمييز، وهو معرفة ذهبوا إلى قواعدهم، وأصروا عليها، فاختلف إعرابهم في هذا الموضع عن دلالة التركيب.

وخرج الكوفيون عن هذه القاعدة، ورأوا أنه لا يلزم أن يكون التمييز نكرة، وخرج الفارسي من عباءة البصريين في هذا الموضع، فلم يأخذ بقواعدهم، وارتضى رأي الكوفيين، وارتبط بالمعنى، فرأى أن التعريف قد جاء للدلالة على التأكيد في التفسير، وهذا محاولة من الفارسي للخروج من قسرية القاعدة البصرية وارتباط بالمعنى.

وأرى أن هذا المصطلح ليس مصطلحاً إعرابياً، ولا يصلح لذلك، ومما يشير إلى ذلك تنوع المسائل الإعرابية، والتركيب التي أعربت هذا الإعراب، فليس هناك باب نحوي محدد يسمى باب المشبه بالمفعول سوى ما ذكره ابن معطي في فضوله وابن هشام، وأرى أن هذا مصطلح وصفي تليلي، تتميز العلة فيه بالبساطة، فليست من التواني وغيرها، ويدل على ذلك تشبيهات النحاة الأوائل، فقد أشارت نصوص سيبويه والأخفش إلى أن التشبيهات التي عقدها كانت وصفيّة، وغايتها تعليمية، وهي تيسر وصول الفكرة إلى المتعلم. والحمد لله رب العالمين

## قائمة المصادر والمراجع

## أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية

- ابن إياز البغدادي. المحصول في شرح الفصول، مخطوط محفوظ في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ١٧٦.
- العلوي اليمني، يحيى بن حمزة. الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، مخطوط محفوظ في صنعاء، الجامع الكبير، غربية برقم (١) و(٢) نحو.
- ابن فلاح اليمني، تقي الدين منصور. (١٩٨٤م)، "المغني في النحو"، رسالة دكتوراه، الطالب عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، جامعة أم القرى.
- ابن فلاح اليمني، تقي الدين منصور. (١٩٨٨م)، "شرح كافية ابن الحاجب"، رسالة دكتوراه، الطالب محمد الطيب الابراهيم، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر .

## ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة

- الأخفش، سعيد بن مسعدة. (١٩٨١م)، معاني القرآن، تحقيق: د. فائز فارس، ط٢، بدون دار نشر.
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد. (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الأزهرى، خالد، (دون سنة نشر). التصريح بمضمون التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- الإسفراييني، عصام الدين. (١٤٠٥-١٩٨٥م)، شرح الفريد، تحقيق نوري ياسين حسين، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- الأشموني، علي بن محمد. (دون سنة نشر)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بأعلى حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة .
- الأنباري، أبو البركات. (١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، أسرار العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل-بيروت.
- الأنباري أبو البركات. (١٩٨٧م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر. (١٩٩٨م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي، واميل بديع اليعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى. (١٤١٤ - ١٩٩٤م)، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.



- تمام، حسان. (١٩٥٨م)، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- تمام، حسان. (١٩٩٨م)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٣، عالم الكتب، القاهرة.
- ثعلب، أحمد بن يحيى. (١٤١٧هـ-١٩٩٦م)، شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق د.فخر الدين قباوة، إعادة الطبعة الأولى، دار الفكر، ودار الفكر المعاصر.
- الجرجاني، عبد القاهر. (١٩٨٢م)، المقصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، ط١، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (دون سنة نشر)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (١٩٨٥م)، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: د.حسن هندراوي، ط١، دار القلم، دمشق.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (دون سنة نشر)، اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر. (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د.فخر قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر. (١٩٨٢)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد.
- أبو حيان الأندلسي. (١٩٨٤م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت.
- ابن خالويه. (دون سنة نشر)، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، عنى بنشره برجستراسر، دار الهجرة.
- ابن خروف الإشبيلي، علي بن محمد. (١٤١٩هـ)، شرح جمل الزّجّاجي، تحقيق د. سلوى محمد عرب، ط١، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة، مكة المكرمة.
- أبو داود السجستاني الأزدي، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبيد الله بن أبي جعفر الأندلسي. (١٩٨٦م)، البسيط في شرح الجمل، تحقيق: د. عياد الثبتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- الرضي الاسترابادي، محمد بن الحسن. (دون سنة نشر)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، بدون دار نشر.
- الزبيدي الأندلسي، أبو بكر محمد بن الحسن. (دون سنة نشر)، طبقات الثوابين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة.
- الزجاج. (١٩٨٣م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت.
- الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر. (دون سنة نشر)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (١٩٩٣م)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بوملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت.
- السامرائي، د. إبراهيم. (١٩٨٣م)، الفعل، زمانه وأبنيته، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (١٩٨٥م)، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (دون سنة نشر)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت.
- ابن سيده، أبي الحسن علي بن إسماعيل. (٢٠٠٠م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هذاوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين. (١٩٨٤م)، الأشباه والنظائر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين. (١٩٨٨م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د. أحمد الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، ط١، جروس برس.
- السيوطي، جلال الدين. (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م)، سبب وضع علم العربية، تحقيق: مروان العطية، ط١، دار الهجرة - بيروت/ دمشق.
- السيوطي، جلال الدين. (١٩٨٧م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- شاهين، د. عبد الصبور. (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، في التطور اللغوي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الشلوبيين، عمر بن محمد الأزدي. (١٩٩٤م)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الشنقيطي، أحمد بن الأمين. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمل الجوامع في العلوم العربية، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت ١٩٩٤م
- أبو عبيدة، معمر بن المنثى. (دون تاريخ نشر)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- العجاج. (١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، ديوان العجاج، رواية الأصمعي، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت.
- ابن عصفور الإشبيلي. (١٩٨٢م)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد.
- ابن عصفور الإشبيلي. (١٩٧١)، المقرب، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد.
- ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب. (١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان.
- ابن عقيل، بهاء الدين. (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق، د. محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع.
- العكبري، أبا البقاء. (١٩٧٦م)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- عيد، د. محمد. (١٤١٠هـ-١٩٨٩م)، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ط٤، عالم الكتب.
- الفراء، يحيى بن زياد. (١٩٨٣م)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، ط٣، بيروت.
- أبو القاسم الشافعي، علي بن الحسن. (١٩٩٥م)، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت.
- القرطبي، أبا عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، (دون سنة نشر)، الجامع لأحكام القرآن، (تفسير القرطبي)، دار الشعب، القاهرة.
- القواس الموصللي، عبد العزيز بن جمعة بن زيد النحوي. (١٩٨٥م)، شرح ألفية ابن معط، تحقيق: د. علي موسى الشمولي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٦٧م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله. (١٩٩٠م)، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة .
- المبارك، د. مازن. (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط٣، دار الفكر، بيروت.
- الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (دون سنة نشر)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- محمد الخضر حسين. (١٩٨٣م)، القياس في اللغة العربية، ط٢، دار الحدائث.
- المرادي، ابن أم قاسم. (١٣٩٧هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية .
- ابن معط، يحيى. (دون سنة نشر)، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، القاهرة.
- مكي بن أبي طالب القيسي، أبو محمد. (١٤٠٥هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري. لسان العرب، دار صادر - بيروت .
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م)، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت .
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين. (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الجيل، بيروت.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله. (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين. (١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق.
- الوراق، أبو الحسن، محمد بن عبد الله. (١٩٩٩م)، علل النحو، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض .
- ابن يعيش، موفق الدين. (دون سنة نشر)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

#### ثالثاً: الدوريات

- النجار، شريف عبدالكريم. (شوال ١٤٢٣هـ - ديسمبر ٢٠٠١م)، "أبو الحسن بن الباذش الغرناطي وأثره النحوي"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج٢، مجلد ١، عدد ٢٣.